

٨ - الحالة في سيراليون

الأمن، في أسرع وقت ممكن، بتوسيع نطاق البعثة إلى ما يصل إلى ١٠٠ ١١ من الأفراد العسكريين وتوسيع ولايتها. وأشار إلى أن توسيع البعثة أمر لا غنى عنه لإحراز تقدم نحو الأولويات المحددة في عملية السلام - الحفاظ على الأوضاع الأمنية اللازمة لتنفيذ اتفاق لومي، وبخاصة برنامج نزع السلاح والتسريح والإدماج، وبسط إدارة الدولة في شتى أنحاء المقاطعات، فضلا عن إجراء الانتخابات في سيراليون في الوقت المناسب.

وفي الجلسة، استمع المجلس إلى إحاطة من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، أعقبها بيانات أدلى بها ممثلو بنغلاديش ومالي وهولندا والمملكة المتحدة. وفي إحاطته، أفاد وكيل الأمين العام أن الحالة في سيراليون ظلت مستقرة نسبيا، بصرف النظر عن عدد من الحوادث الخطيرة، واطلع المجلس على آخر المعلومات بشأن نشر البعثة وتوسيعها، بالنظر إلى سحب قوات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من البلد. وشدد في ختام إحاطته على أهمية مواصلة قادة المنطقة وأعضاء مجلس الأمن إشراك جميع الأطراف لضمان الوفاء بالتزاماتهم بموجب اتفاق لومي والتعاون التام مع البعثة. وبعد عدد من الأسئلة المتعلقة بنشر البعثة، أفاد وكيل الأمين العام وجود بعض الصعوبات المتعلقة بقدرة العمليات المتوفرة للبعثة، وأحاط المجلس بأخر المعلومات عن المرحلة التي بلغتها المفاوضات مع عدد من البلدان المهتمة بالإسهام في البعثة الموسعة^(٤).

المقرر المؤرخ ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٠ (الجلسة ٤٠٩٩): القرار ١٢٨٩ (٢٠٠٠)

في الجلسة ٤٠٩٨ المعقودة في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٠^(١)، أدرج المجلس في جدول أعماله رسالة مؤرخة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن^(٢) وتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون المؤرخ ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠^(٣).

وفي الرسالة المذكورة أعلاه، ونظرا لسحب القوات الوشيك من فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من سيراليون، أوصى الأمين العام بأن يأذن مجلس الأمن بتوسيع قوام البعثة إلى ما يصل إلى ١٠٠٠٠ من الأفراد العسكريين وتوسيع ولايتها بتزويدها بقواعد أقوى للاشتباك لتمكينها من الاضطلاع بالمهام التي كان يقوم بها فريق المراقبين العسكريين في ذلك الوقت.

ولاحظ الأمين العام، في تقريره، أن السلام القائم في سيراليون لا يزال هشاً للغاية، رغم إحراز قدر من التقدم. ولتمكين البعثة من الاضطلاع بكثير من المهام المسندة لفريق المراقبين العسكريين، أوصى الأمين العام بأن يأذن مجلس

(١) خلال هذه الفترة، وبالإضافة إلى الجلسات التي يغطيها هذا القسم، عقد المجلس عددا من الجلسات الخاصة مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، عملا بأحكام القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١)، المرفق الثاني، الجزء ألف وباء. وعُقدت الجلسات في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (٤٣٧١)، و ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٢ (٤٤٩٦)، و ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (٤٦١٠)، و ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ (٤٨٢٧).

(٢) S/1999/1285.

(٣) S/2000/13 و Add.1، المقدم عملا بالقرار ١٢٧٠ (١٩٩٩).

(٤) S/PV.4098، الصفحات ٢ إلى ٥.

وفي نفس الجلسة، وجه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار^(١١)؛ وطُرح المشروع للتصويت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٢٨٩ (٢٠٠٠)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يقدر بزيادة قوام العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون ليبلغ كحد أقصى ١٠٠ ١١ من الأفراد العسكريين، ويشمل ذلك المراقبين العسكريين الـ ٢٦٠ الذين تم نشرهم بالفعل؛

يقدر كذلك تمديد ولاية البعثة، بصيغتها المنقحة، لمدة ستة أشهر اعتباراً من تاريخ اتخاذ القرار؛

يأذن بالزيادة، في عدد موظفي الشؤون المدنية والشرطة المدنية والموظفين الإداريين والتقنيين للبعثة، التي اقترحتها الأمين العام في تقريره المؤرخ ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠؛

يوجب باعتزام الأمين العام أن ينشئ في البعثة مكتسباً للإجراءات المتعلقة بالألغام يضطلع بالأنشطة المتعلقة بالألغام؛ ويكرر تأكيد أهمية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وأمنهم وحرية تنقلهم؛

يكرر طلبه من حكومة سيراليون أن تيرم اتفاقاً مع الأمين العام بشأن مركز القوات، وذلك في غضون ٣٠ يوماً من اتخاذ القرار؛ يوجب بالمساهمات التي جرى تقديمها بالفعل إلى الصندوق الاستئماني للمأخزين المتعددين؛

إذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، يقدر كذلك تنقيح ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لتشمل المهام الإضافية التالية:

(أ) توفير الأمن في المواقع الأساسية والمباني الحكومية، ولا سيما في فريتاون وعلى مفارق الطرق الهامة والمطارات الرئيسية، ومنها مطار لونغي؛

(ب) تيسير تدفق الأشخاص والسلع والمساعدة الإنسانية بحرية على طول الطرق الرئيسية؛

(ج) توفير الأمن في جميع مواقع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛

(د) التنسيق مع سلطات سيراليون لإنفاذ القانون ومساعدتها، في مناطق الانتشار المشتركة، على النهوض بمسؤولياتها؛

(هـ) حراسة الأسلحة والذخيرة وغير ذلك من المعدات العسكرية التي تم جمعها من المقاتلين السابقين، والمساعدة بعد ذلك في التخلص منها أو تدميرها؛

يأذن للبعثة باتخاذ ما يلزم من إجراءات للاضطلاع بالمهام الإضافية المحددة أعلاه.

(١١) S/2000/34.

وفي الجلسة ٤٠٩٩ المعقودة في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٠^(٥)، أدرج المجلس في جدول أعماله الوثائق التي نظر فيها في جلسته ٤٠٩٨^(٦). كما وجه الرئيس (الأرجنتين) انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ موجهة رئيس مجلس الأمن من وزير الخارجية والتعاون الدولي لسيراليون^(٧)، يؤيد فيها توصيات الأمين العام الواردة في تقريره المؤرخ ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

وأدلى ببيانات بعض أعضاء المجلس^(٨)، بالإضافة إلى ممثل سيراليون. وأيد المتكلمون، في بياناتهم، زيادة قوام بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وتوسيع ولايتها، وأعربوا عن تقديرهم للإسهام الذي قدمه فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأكدوا أهمية تنفيذ اتفاق لومي تنفيذاً تاماً. ورحب ممثل سيراليون بأن الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يدعم ولاية البعثة المنقحة ومسؤولياتها الإضافية دعماً كاملاً^(٩). وعلى النقيض من ذلك، شدد ممثل المملكة المتحدة على أن البعثة ليست من عمليات إنفاذ السلام. بموجب الفصل السابع، رغم أنه عند صياغة ولاية البعثة، سلم الجميع بأن المهمة المطلوبة تستلزم موقفاً قوياً وجاداً في مواجهة التهديدات الممكنة^(١٠).

(٥) للإطلاع على مزيد من المعلومات عن المناقشة التي دارت في هذه الجلسة، انظر الفصل الحادي عشر، الجزء الرابع، القسم بء، فيما يتعلق بالمادة ٤٢ من الميثاق.

(٦) S/1999/1285 و S/2000/13 و Add.1.

(٧) S/2000/31.

(٨) أوكرانيا، والصين، وكندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

(٩) S/PV.4099، الصفحة ٣.

(١٠) المرجع نفسه، الصفحة ٤.

المداولات التي أجريت في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٠ (الجلسة ٤١١١)

أن إحراز تقدم نحو هذه الأهداف يتطلب التزاما كاملا ومتواصلًا من جانب حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية والأطراف الأخرى في سيراليون، فضلا عن المجتمع الدولي. وأخيرا، أعرب الأمين العام عن امتنانه للجهود التي يبذلها رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وكذلك غيره من قادة المنطقة، دعما لعملية السلام في سيراليون.

وفي الجلسة ٤١١١ المعقودة في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٠، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المذكور أعلاه.^(١٢) وفي الجلسة، التي أدلى فيها ببيانات معظم أعضاء المجلس وممثل سيراليون^(١٣)، استمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام المساعد لحفظ السلام. وأشار الأمين العام المساعد، في إحاطته، إلى أنه تم خلال الفترة التي يغطيها التقرير إحراز بعض التقدم في تعزيز عملية السلام في سيراليون، ولكن العملية ظلت بطيئة في مجالات عديدة، وبخاصة فيما يتعلق بترع السلاح في الأجزاء الشمالية والشرقية من البلد، حيث واصلت الجماعات المتمردة التدخل في الأنشطة الإنسانية وفي دوريات البعثة وفي مضايقة السكان المدنيين في تلك المناطق. وكرر التأكيد على مناشدة الأمين العام الأطراف أن تكف عن انتهاكات وقف إطلاق النار المرتكبة ضد المدنيين وقوات حفظ السلام على حد سواء، فضلا عن استمرار اعتراض دوريات البعثة وعمليات نشرها. وأشار، أخيرا، إلى الخطوات الرئيسية التي ينبغي اتخاذها في عملية السلام، وفقا لما قاله الأمين العام، مشددا أيضا على أهمية استمرار التزام كافة الأطراف المعنية، فضلا عن ضرورة توفير قدر كبير من الموارد المادية والمالية^(١٤).

وأثناء المناقشة، أيد أعضاء المجلس تقرير الأمين العام، ووافقوا بصورة عامة على تقديره للحالة، وكذلك على الخطوات الرئيسية الأربع المقترحة القيام بها في عملية السلام.

(١٣) لم يدل ممثل فرنسا ببيان.

(١٤) S/PV.4111، الصفحات ٢ إلى ٥.

في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٠، قدم الأمين العام تقريرا عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون^(١٢)، لاحظ فيه أن إحدى الأولويات الرئيسية للبعثة تظل تتمثل في التعجيل بتحقيق وجود موثوق به لقوات حفظ السلام في جميع أنحاء البلد لتهيئة جو الثقة اللازم والظروف الأمنية المواتية لتنفيذ مختلف جوانب عملية السلام. وفي الوقت نفسه، أعرب الأمين العام عن قلقه إزاء النهج السليبي المحير الذي كثيرا ما يتبعه السيد سنكوه، زعيم الجبهة المتحدة الثورية، إزاء عناصر أساسية في عملية السلام وإزاء الدور المنوط بالبعثة. وأدان استمرار انتهاكات وقف إطلاق النار الموجهة ضد السكان المدنيين وقوات حفظ السلام، فضلا عن مواصلة اعتراض سبيل دوريات البعثة وعمليات نشر قواتها، باعتبارها أمورا لا يمكن أن يقبلها المجتمع الدولي. وأفاد الأمين العام أن البعثة، رغم الصعوبات الجمة التي واجهتها، قد أحرزت تقدما عظيما في الانتشار في أماكن عديدة في سيراليون، بما فيها أماكن لم يسبق لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن انتشر فيها. ولذلك، فقد أعرب عن أمله أن يساعد التوسيع المتواصل لنطاق البعثة على زرع بذور الثقة، وعلى التعجيل بخطى عملية نزع السلاح التي كانت تتقدم بصورة شديدة البطء، فضلا عن إيصال المساعدة الإنسانية. كما بين الأمين العام الخطوات الرئيسية التي ستُتخذ مستقبلا في عملية السلام في سيراليون، والتي يمكن تجميعها في أربعة مجالات محددة: أولا، التعجيل بنزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ وثانيا، بسط سلطة الدولة في جميع أرجاء البلد، بما في ذلك إنفاذ القانون؛ وثالثا، المصالحة وإرساء الديمقراطية؛ ورابعا، تحسين قدرة سيراليون على كفالة أمنها الخاص. ولاحظ الأمين العام

(١٢) S/2000/186، المقدم عملا بالقرار ١٢٨٩ (٢٠٠٠).

الموقعين على اتفاق لومي، ولا سيما الزعيم سنكوه والجبهة المتحدة الثورية، أن يؤكدوا من جديد التزامهم الملموس بعملية لومي للسلم، وأن يرهنوا عليه من خلال السماح ببسط سلطة الدولة في جميع أنحاء سيراليون، بالتعاون التام مع البعثة ومع فريق الأمم المتحدة بأسره، ومن خلال إصدار التعليمات إلى أعضاء الجبهة المتحدة الثورية بتزع أسلحتهم وتسليم جميع الأسلحة، بما في ذلك أسلحتهم الثقيلة وما لديهم من ألغام ومعدات مضادة للطائرات؛ (٥) أن أعضاء المجلس يحثون الدول الأعضاء على التطبيق الدقيق لحظر السفر الذي فرضه المجلس، ويذكرون زعماء سيراليون بالتزامهم بالحصول على إعفاءات من الحظر قبل السفر إلى الخارج؛ (٦) أن أعضاء المجلس يرحبون بالمؤتمر المقبل للمانحين المقرر عقده في لندن في ٢٧ آذار/مارس، ويحثون الدول الأعضاء على المشاركة فيه وعلى تقديم مساهماتها السخية لعملية السلام وجهود التنمية في سيراليون^(١٩).

المقرر المؤرخ ٤ أيار/مايو ٢٠٠٠ (الجلسة ٤١٣٤): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤١٣٤ المعقودة في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٠، التي دُعي ممثل سيراليون إلى المشاركة فيها، وجه الرئيس (الصين) انتباه المجلس إلى رسالتين مؤرختين ٢ و ٤ أيار/مايو ٢٠٠٠، موجهتين من ممثل سيراليون، يحيل بهما، على التوالي، بيانا صحفيا بخصوص حوادث العنف ضد أفراد حفظ السلام الدوليين في سيراليون^(٢٠)، وقرار اعتمده برلمان سيراليون في أعقاب تصاعد الهجمات على قوات بعثة الأمم المتحدة في سيراليون^(٢١).

وأشار ممثل المملكة المتحدة إلى أن زيارته الأخيرة إلى سيراليون قد أكدت الاستنتاجات الرئيسية الواردة في تحليل الأمين العام، وأوصى بأن يدلي الرئيس ببيان إلى الصحافة يوضح، ضمن جملة أمور، أن المجلس يؤيد استنتاجات تقرير الأمين العام^(١٥). ورحب بعض المتكلمين باستمرار وجود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للحفاظ على الاستقرار الهش ومنع حدوث فراغ امني، وأشادوا في هذا الصدد بقرار حكومة نيجيريا تعليق سحب القوات النيجيرية من فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية^(١٦). وقال ممثل ماليزيا إنه من الضروري أن تبادر البعثة بالرد بحزم أكبر وفقا لقواعد الاشتباك الصارمة التي تنص عليها الولاية المحدودة التي أوكلت للبعثة بموجب الفصل السابع^(١٧). وبالمثل، أشار ممثل الأرجنتين إلى أنه نظرا للبيئة المعادية التي تواجهها البعثة، فيجب تطبيق الفصل السابع من الميثاق وقواعد الاشتباك بصرامة بالغة^(١٨).

وبناء على المناقشات السابقة، حدد الرئيس ستة عناصر يعتزم إدراجها في بيانه الموجه إلى الصحافة: (١) أن أعضاء مجلس الأمن يؤيدون بوجه عام النتائج التي خلص إليها الأمين العام في تقريره؛ (٢) أن أعضاء المجلس يعلقون أهمية كبيرة على تنفيذ جميع جوانب اتفاق لومي في وقت مبكر، ويشيدون بجهود الممثل الخاص للأمين العام، السيد أولوييمي أدنينجي؛ (٣) أن أعضاء المجلس يعربون عن خيبة أملهم إزاء بطء التقدم المحرز في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ (٤) أن أعضاء المجلس يهيبون بجميع

(١٥) المرجع نفسه، الصفحات ٦ إلى ٨.

(١٦) المرجع نفسه، الصفحات ٩ و ١٠ (هولندا)؛ والصفحات ١١ إلى ١٣ (جامايكا)؛ و S/PV.4111 (Resumption 1)، الصفحتان ٦ و ٧ (كندا).

(١٧) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(١٨) S/PV.4111 (Resumption 1)، الصفحتان ٤ و ٥.

(١٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٣.

(٢٠) S/2000/373.

(٢١) S/2000/380.

واليابان والأردن والنرويج وباكستان والبرتغال (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)^(٢٧) وسيراليون^(٢٨).

وعند افتتاح الجلسة، شدد الرئيس (الصين) على إلحاح وأهمية الموضوع المعروض على المجلس، وأشار إلى أنه منذ أن بدأ تدهور الحالة في سيراليون استمع مجلس الأمن إلى إحاطات إعلامية منتظمة من الأمانة العامة وأجرى عددا من المشاورات المفيدة للغاية. واستمع المجلس بعد ذلك إلى إحاطة من الأمين العام، الذي وصف احتجاز عدة مئات من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة لدى الجبهة المتحدة الثورية بأنه أمر "يثير الاستياء ويستوجب الرفض". ولذلك، فقد ذكّر زعيم الجبهة، فوداي سنكوه، بمسؤوليته عن أعمال القوات الواقعة تحت قيادته، وطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن المحتجزين. وبعد أن ذكّر الأمين العام المجلس بأن البعثة قد شكّلت كقوة لحفظ السلام، ولم يخطط لها أن تكون عملية إنفاذ ولم تجهز لهذا الغرض، قال إنه في ضوء الحالة الجديدة، لا بد من توحيد وتعزيز قوات الأمم المتحدة حتى تدافع عن نفسها وعن ولايتها بفعالية، وحتى تستطيع المساعدة على استقرار الحالة. ولما كان من المرجح أن يتجاوز العنصر العسكري للبعثة الحد الأقصى الذي أذن به مجلس الأمن في القرار ١٢٨٩ (٢٠٠٠)، فقد أعرب الأمين العام، في ظل تلك الظروف، عن أمله في أن يكون المجلس مستعدا لوضع حد جديد أكثر سخاء. وشدد على الصعوبات التي اللوحستية التي تواجهها عملية تعزيز القوات، وأثنى على الدول التي أعربت عن استعدادها لإرسال قوات إضافية. وبالإشارة إلى الدعوة التي وجهها زعماء غرب أفريقيا، في جملة أمور، إلى إعادة النظر في ولاية البعثة بغية إعطائها دورا إنفاذيا أوضح، قال إنه لا يعارض ذلك بالضرورة، وإن أشار تحديدا إلى أنه أيا كانت الولاية التي

وفي الجلسة، أدلى الرئيس ببيان بالنيابة عن المجلس^(٢٢)، جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يطالب الجبهة المتحدة الثورية بأن تفرج فوراً عن جميع أفراد الأمم المتحدة وغيرهم من الأفراد الدوليين المحتجزين دون المساس بهم، وأن تبدي تعاونها في تحديد أماكن وجود الأشخاص المجهولي المصير؛ ويعتبر السيد فوداي سنكوه، بصفته زعيما للجبهة المتحدة الثورية، مسؤولاً عن هذه الأعمال؛

يشني على أفراد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وعلى قائد القوة لما أبدوه من شجاعة وتصميم وتضحية في محاولة السيطرة على هذه الحالة.

المداولات التي أجريت في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٠ (الجلسة ٤١٣٩)

عُقدت جلسة المجلس ٤١٣٩^(٢٣) في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٠ استجابة للطلبات الواردة في رسالة مؤرخة ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٠ من ممثل إريتريا، بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية^(٢٤)، ورسالتين مؤرختين ١١ أيار/مايو ٢٠٠٠ من ممثلي مالي وناميبيا^(٢٥). وأدرجت الرسالتان في جدول أعمال الجلسة.

واستمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام، أعقبها بيانات أدلى بها ممثلو جميع أعضاء المجلس^(٢٦)، وممثل الجزائر (بالنيابة عن رئيس منظمة الوحدة الأفريقية) وجيبوتي والهند

(٢٢) S/PRST/2000/14.

(٢٣) للإطلاع على مزيد من المعلومات عن المناقشة التي دارت في هذه الجلسة، انظر الفصل الحادي عشر، الجزء الرابع، القسم باء، فيما يتعلق بالمادة ٤٢ من الميثاق؛ والجزء الخامس، القسم باء، فيما يتعلق بالمادة ٤٣؛ والجزء الخامس، القسم دال، فيما يتعلق بالمادة ٤٤.

(٢٤) S/2000/408.

(٢٥) S/2000/409 و S/2000/410.

(٢٦) أدلى ممثل مالي ببيان بصفته منسق دول فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

(٢٧) انضم إلى البيان كل من بولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وهنغاريا.

(٢٨) دُعي ممثل موزامبيق للمشاركة ولكنه لم يدل ببيان.

جديد يضع إجراءات البعثة بالكامل في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بحيث يجعلها بعثة لإنفاذ السلام^(٣٠). وشدد ممثل الصين على أن المجلس يجب أن يتخذ التدابير المناسبة فيما يتعلق بالحالة في سيراليون، بما في ذلك استعراض الولاية واتخاذ تدابير لضمان تنفيذ تلك الولاية على النحو الكامل. وقال إنه يتوقع من الأمانة العامة أن تصيغ توصيات في هذا الصدد^(٣١). وأشار ممثل فرنسا إلى أنه يجب أن يكون هناك تماسك حقيقي، وقدر من الفعالية الحقيقية، بين ولاية القوة وحجمها، الذي لم يكن كافيا في حالة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون^(٣٢).

وعلى العكس من ذلك، أعرب ممثلو المملكة المتحدة والأرجنتين والاتحاد الروسي وباكستان والأردن عن رأي مفاده أن الولاية الحالية كافية لمعالجة الحالة وتنفيذ مهام البعثة، حيث أنها تتضمن عناصر من الفصل السابع من الميثاق^(٣٣). وأعرب ممثل المملكة المتحدة عن اتفاقه مع الاستنتاج الذي خلص إليه الأمين العام بأن تغيير ولاية البعثة في حد ذاته لن يحولها إلى بعثة فعالة لإنفاذ السلام، وأن

(٣٠) المرجع نفسه، الصفحات ٥ إلى ٧ (الجزائر)؛ والصفحة ٨ (مالي) بصفته منسق دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ والصفحات ١٣ إلى ١٥ (ماليزيا)؛ والصفحتان ١٧ و ١٨ (بنغلاديش)؛ والصفحتان ١٩ و ٢٠ (ناميبيا)؛ والصفحتان ٢٢ و ٢٣ (جامايكا)؛ والصفحتان ٢٤ و ٢٥ (أوكرانيا)؛ والصفحتان ٢٦ و ٢٧ (تونس).

(٣١) المرجع نفسه، الصفحة ٢٨.

(٣٢) المرجع نفسه، الصفحة ٢٦.

(٣٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٠ (المملكة المتحدة)؛ والصفحات ٢٠ إلى ٢٢ (الأرجنتين)؛ والصفحة ٢٢ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحتان ٣٠ و ٣١ (البرتغال)؛ والصفحتان ٣٢ و ٣٣ (الهند)؛ والصفحتان ٣٦ و ٣٧ (باكستان)؛ والصفحتان ٣٧ و ٣٨ (الأردن).

تتقرر، فإن الأولوية الأولى للمجلس يجب أن تتمثل في كفالة امتلاك القدرة على الاضطلاع بالمهام التي تنطوي عليها الولاية. وفيما يتعلق بالعرض الذي قدمته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتقديم قوات، قال الأمين العام إنه رهن بالدعم المالي واللوجستي من الدول الأعضاء الأخرى. ومع تسليمه بأن قدرا من التخصص الإقليمي أو دون الإقليمي في التصدي للمسائل الأمنية هو أمر طبيعي وسليم، فقد أشار إلى أنه يجب ألا يعتبر بديلا للمسؤولية العامة الملقاة على عاتق الأمم المتحدة، وعلى المجلس بصورة خاصة. ورأى أن أفضل طريقة لتزويد البعثة بالقدرة القتالية التي تحتاجها تتمثل في التعاون من أجل إعادة تنشيط عملية السلام، وتشكيل نواة لقوة للرد السريع من القوات الجديدة. ولذلك، فقد دعا المجلس لأن يترجم أقواله إلى أفعال، وأن يخصص الموارد المطلوبة من أجل تحقيق ذلك^(٣٤).

وخلال المناقشة، أجمع المتكلمون على إدانتهم لأفعال الجبهة المتحدة الثورية وقيادتها، وطالبوا بالإفراج فورا ودون شروط عن جنود حفظ السلام المحتجزين. وأعرب غالبية المتكلمين عن رأي مفاده أن مصداقية الأمم المتحدة أصبحت على المحك؛ واثنوا على حكومة المملكة المتحدة لإرسالها قوات إضافية للدفاع عن المطار؛ وفي ضوء التداخيات المحتملة للأحداث في سيراليون على حفظ السلام في أنحاء أفريقيا الأخرى، فقد دعوا إلى اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن الأزمة؛ واتفقوا على ضرورة إعطاء الأولوية لكفالة الإفراج عن الرهائن، فضلا عن تحقيق الاستقرار للحالة من خلال سرعة تعزيز البعثة بنشر القوات المتبقية؛ ورحبوا بما قرره مؤتمر قمة رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا من إرسال قوات إلى سيراليون.

وفيما يتصل بولاية البعثة، ونظرا لخطورة الحالة على أرض الواقع وقله أعداد قوات البعثة، دعا عدة متكلمين إلى استعراض ولاية البعثة على وجه السرعة، ثم اعتماد قرار

(٢٩) S/PV.4139، الصفحات ٣ إلى ٥.

مجلس الأمن أن ينظر في اتخاذ الإجراءات اللازمة للإذن بتوسيع بعثة الأمم المتحدة بصفة مؤقتة.

وخلال الجلسة، التي لم تشهد إلقاء أي بيانات، وجه الرئيس (الصين) انتباه المجلس إلى رسالتين مؤرختين ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٠ موجهتين من ممثل سيراليون، يحيل بهما البيان الصادر عن الحكومة بشأن الاجتماع الثالث للجنة المشتركة المعنية بتنفيذ اتفاق لومي للسلام^(٣٧)، والخطاب الإذاعي الذي وجهه رئيس سيراليون إلى الأمة، ودعا فيه أعضاء الجبهة المتحدة الثورية إلى إلقاء السلاح وإطلاق سراح جميع أفراد قوات حفظ السلام التابعين للبعثة المحتجزين^(٣٨)؛ ورسالة مؤرخة ٩ أيار/مايو ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من ممثل مالي، يحيل بها البيان الختامي لاجتماع قمة رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الأعضاء في اللجنة المشتركة المعنية بتنفيذ اتفاق لومي للسلام، المعقود في أبوجا في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٠^(٣٩).

وعندئذ، وجه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار^(٤٠)؛ وطُرح المشروع للتصويت، واعتمد بالإجماع ودون مناقشة بوصفه القرار ١٢٩٩ (٢٠٠٠)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يقدر زيادة قوام العنصر العسكري للبعثة إلى ١٣ ٠٠٠ فرد عسكري، كحد أقصى، بمن فيهم المراقبون العسكريون المنشورون حالياً والبالغ عددهم ٢٦٠ مراقباً؛
يعرب عن تقديره لجميع الدول التي قامت بإلحاق قواتها بالبعثة بسرعة، وإتاحة أفراد إضافيين، وعرض المساعدة السوقية والتقنية؛ ويقدر أن يبقى هذه المسألة قيد نظره الفعلي؛
يقدر، متصرفاً بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ألا تسري القيود المبينة في الفقرة ٢ من قراره ١١٧١ (١٩٩٨) المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨ على بيع أو توريد الأسلحة

التحول إلى إنفاذ السلام هو تغيير جذري للنهج المتبع، وهو ما ينبغي توخي الحرص عند التفكير فيه^(٣٤).

وأعرب ممثل سيراليون عن امتنان بلده للأمم المتحدة، وأكد أن الشخص العادي في سيراليون لا يعلم الفارق بين الفصل السادس والفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، فقد ناشد مجلس الأمن، بوصفه الجهاز الذي تقع على عاتقه المسؤولية الأولى عن صون السلام والأمن الدوليين، أن يأخذ بزمام القيادة في ضمان سلامة شعب سيراليون وأمنه، وسلام وأمن الأشخاص الذين قام المجلس بنشرهم إعمالاً لقراراته الملزمة بشأن سيراليون^(٣٥).

المقرر المؤرخ ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٠ (الجلسة ٤١٤٥): القرار ١٢٩٩ (٢٠٠٠)

في الجلسة ٤١٤٥ المعقودة في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٠، التي دُعي ممثل سيراليون إلى المشاركة فيها، أدرج المجلس في جدول أعماله رسالة مؤرخة ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن^(٣٦). وقال الأمين العام في الرسالة إنه نتيجة للهجمات الأخيرة التي شنتها الجبهة المتحدة الثورية ضد أفراد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون واستئناف الأعمال العدائية، رئي أن من الضروري الإسراع في نشر الوحدات العسكرية التي التزمت بها الدول الأعضاء للخدمة في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وتعزيز العنصر العسكري في البعثة بما يصل بقوة البعثة إلى ١٣ ٠٠٠ من العسكريين. ولما كان المجلس قد أذن، بموجب قراره ١٢٨٩ (٢٠٠٠)، للبعثة بقوام يبلغ ١١ ١٠٠ من الأفراد العسكريين، فقد أشار الأمين العام إلى العدد سيزداد خلال الأيام المقبلة مع وصول التعزيزات؛ ولذلك، فقد طلب إلى

(٣٧) S/2000/433

(٣٨) S/2000/434

(٣٩) S/2000/441

(٤٠) S/2000/449

(٣٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٠.

(٣٥) المرجع نفسه، الصفحة ٢٩.

(٣٦) S/2000/446

اللازمين لدعم هذا الالتزام. وأضاف الأمين العام أنه في نهاية المطاف، لا يمكن التوصل إلى حل دائم للأزمة إلا بالوسائل السياسية؛ إذ لا يمكن فرضه بالقوة العسكرية وحدها، مع تحمل حكومة سيراليون مسؤولية خاصة تتمثل في العمل الحثيث لوضع وتنفيذ الخطوات الضرورية لإقرار السلام بالتشاور مع الشركاء الإقليميين والدوليين، وبخاصة استمرار عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى جانب إعادة تشكيل القوات المسلحة لسيراليون.

وفي الجلسة ٤١٦٨^(٤٢) المعقودة في ٥ تموز/ يوليه ٢٠٠٠، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام

(٤٢) في الجلسة ٤١٦٣ المعقودة كجلسة خاصة في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، التقى المجلس بوفد لجنة الستة المعنية بسيراليون والتابعة لمجلس الوساطة والأمن للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي ضم وزير خارجية مالي (رئيس الوفد)، ووزراء خارجية توغو وغانا وليبيريا ونيجيريا، والقائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لغينيا لدى الأمم المتحدة، والأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأجرى أعضاء مجلس الأمن واللجنة الوزارية مناقشة كاملة للحالة في سيراليون، اتفقوا خلالها على أن غايتهم المشتركة، وفقا للأهداف المحددة في اتفاق لومي، هي إعادة الاستقرار والأوضاع الطبيعية في جميع أنحاء سيراليون، ووضع حد للعنف، وتشجيع المصالحة بين جميع أطراف الصراع. وأدان أعضاء المجلس واللجنة التابعة للجماعة الاقتصادية استمرار احتجاز الجبهة الثورية المتحدة لموظفي حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة، ومنع حرية الانتقال لعدد كبير من موظفي الأمم المتحدة الآخرين في شرق البلد، وطالبوا بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع أفراد الأمم المتحدة المحتجزين أو المطوقين. كما أعرب أعضاء مجلس الأمن ووفد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عن قلقهم إزاء الحالة الإنسانية في سيراليون، وأهابوا بجميع الأطراف ضمان وصول المساعدة الإنسانية على نحو مأمون ودون معوقات إلى من يحتاجون إليها في سيراليون. وأخيرا، أبلغ أعضاء مجلس الأمن أعضاء وفد الجماعة الاقتصادية بالمناقشة الجارية داخل مجلس الأمن بشأن مشاريع قرارات عن تعزيز بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، ومراقبة صادرات الماس وواردات الأسلحة، وبشأن توفير العدالة.

والأعتدة ذات الصلة المقرر أن يكون استخدامها في سيراليون مقصورا على الدول الأعضاء التي تتعاون مع البعثة ومع حكومة سيراليون.

المقرر المؤرخ ٥ تموز/ يوليه ٢٠٠٠ (الجلسة ٤١٦٨): القرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠)

في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٠، قدم الأمين العام تقريرا عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، لاحظ فيه أن الحالة في سيراليون ظلت متوترة وحرحة إجمالا؛ وأدان فيه الهجمات المسلحة التي عمد إلى شنّها مقاتلون من الجبهة المتحدة الثورية بلا استفزاز على أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة، كما قاموا باحتجاز عدة مئات من أفراد الأمم المتحدة، باعتبارها أعمالا غير مقبولة^(٤١). وطالب قيادة الجبهة الموحدة الثورية بالإفراج فورا وبدون شروط عن سائر موظفي الأمم المتحدة الذين لا يزالون محتجزين لديها، وناشد الجهات ذات النفوذ لدى هذه الجبهة مواصلة العمل في سبيل تحقيق هذه الغاية. وبالإضافة إلى ذلك، أوصى أيضا بأن ينظر مجلس الأمن في تعزيز نظام الجزاءات، بما في ذلك اتخاذ تدابير لمنع قادة الجبهة الموحدة الثورية من جني مكاسب استغلالهم غير القانوني للموارد المعدنية، ولا سيما الماس. وأشار الأمين العام إلى أنه يجب في تلك الظروف الصعبة تكميل الجهود السياسية النشطة لمساعدة شعب سيراليون على تغيير مسار الأحداث في بلده، بقوة عسكرية لها مصداقيتها. ولذلك، فقد أوصى بزيادة قوام القوة للوصول بها إلى قوام تعداده ١٦ ٥٠٠ فرد عسكري، وذلك بغرض إضفاء الاستقرار على الحالة في البلد. وأشار الأمين العام إلى ولاية البعثة، فلاحظ أنه لا يعارض إسناد ولاية قوية لإنفاذ السلام إلى البعثة في إطار الفصل السابع، طالما كان بوسع الأمم المتحدة أن تحصل من الدول الأعضاء ذات القدرة الجاهزة على الموارد اللازمة للاضطلاع بالمهام التي تنطوي عليها الولاية الجديدة، وطالما أظهر المجتمع الدولي الإرادة والتصميم

(٤١) S/2000/455، المقدم عملا بالقرار ١٢٨٩ (٢٠٠٠).

المزيد من الإجراءات للتعامل مع مصادر الدعم الإقليمية للجهة المتحدة الثورية^(٤٨).

وفي إشارة إلى الطبيعة المحددة زمنياً لنظام الجزاءات التي فرضها المجلس، أعربت ممثلة الولايات المتحدة عن تحفظاتها إزاء فاعلية ربط الجزاءات بإطار زمني، مؤكدة أن المعيار الوحيد الذي يسمح به لإنهاء الجزاءات يجب أن يكون تغيير السلوك الذي أدى إلى فرضها في بداية الأمر، ألا وهو أن تكف الجهة عن استخدام الماس لتأجيج الصراع في سيراليون، وأن تمارس الحكومة سيطرتها الكاملة على مواردها^(٤٩). وفي حين أيد ممثل هولندا إجراء استعراض دوري لنظام الجزاءات، فإنه اعترض على فرض حدود زمنية تؤدي إلى إلغاء الجزاءات تلقائياً في حالة عدم اتخاذ قرار يقضي بتمديدتها^(٥٠).

وعلى العكس من ذلك، أعرب ممثل الصين عن ارتياحه إزاء عنصر تحديد مدة الجزاءات الوارد في نص مشروع القرار، وأوضح أن أي جزاءات يفرضها مجلس الأمن ينبغي ألا تكون غير محددة الأجل، وأنه ينبغي إجراء استعراض دوري لهذا التدبير وإجراء التعديلات اللازمة حسب مقتضى الحالة^(٥١). وبالمثل، شدد ممثل الاتحاد الروسي على أنه من الأهمية بمكان أن تكون مدة سريان الجزاءات بالنسبة لصادرات الماس غير المشروعة من سيراليون، محددة بثمانية عشر شهراً من وقت اعتماد مشروع القرار، موضحاً أنه ينبغي أن يجتمع المجلس بعد ذلك لاستعراض الوضع في سيراليون مرة أخرى، على أن يتخذ، عند الاقتضاء، قرارات

المذكور أعلاه^(٤٤). وأدلى ببيانات ممثلو الأرجنتين والصين وكندا وفرنسا (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)^(٤٥) ومالي وهولندا والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

وتكلم ممثل سيراليون قبل التصويت، فأشار إلى أن التصدير غير المشروع لماس سيراليون ليس سبب وقوع الصراع فحسب، وإنما أيضاً عقبة كبرى أمام الحل السلمي للصراع، ورحب باعتماد القرار واعتبره إسهماً كبيراً في السعي نحو السلام والاستقرار في سيراليون^(٤٦). ووافق عدة متكلمين على أن التدابير الواردة في مشروع القرار تُعد أداة هامة لوقف استغلال الماس والاتجار به على نحو غير مشروع من أجل المساعدة في إعادة إقرار السلام والاستقرار في سيراليون^(٤٧).

وقال ممثل كندا إن الثروة الطبيعية لسيراليون يجب أن تستغل لصالح الشعب السيراليوني بأكمله، ورحب بالنهج المتوازن الذي يتبناه القرار، الذي يستهدف الماس السيراليوني غير المشروع من خلال نظام لإصدار الشهادات. وبعد أن أشار إلى مسؤولية صناعة الماس عن أن تكون يقظة في عملياتها وممارساتها، أضاف أن مجلس الأمن ينبغي أن يتخذ

(٤٣) للإطلاع على مزيد من المعلومات عن المناقشة التي دارت في هذه الجلسة، انظر الفصل الحادي عشر، الجزء الثالث، القسم ب، فيما يتعلق بالمادة ٤١ من الميثاق.

(٤٤) S/2000/455.

(٤٥) انضم إلى البيان كل من بلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا.

(٤٦) S/PV.4168، الصفحتان ٢ و ٣.

(٤٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥ (المملكة المتحدة)؛ والصفحتان ٥ و ٦ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٧ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٨ (الأرجنتين)؛ والصفحتان ٨ و ٩ (الصين).

(٤٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و ١٠.

(٤٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

(٥٠) المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ و ١١.

(٥١) المرجع نفسه، الصفحتان ٨ و ٩.

يقرر أن تتخذ جميع الدول التدابير اللازمة لحظر الاستيراد المباشر أو غير المباشر لكل أصناف الماس الخام من سيراليون إلى أراضيها؛

يطلب من حكومة سيراليون أن تكفل على وجه السرعة تطبيق نظام فعال لشهادة المنشأ لتنظيم تجارة الماس في سيراليون؛
يطلب أيضا إلى الدول، والمنظمات الدولية، وغيرها من الهيئات ذات الصلة أن تقدم المساعدة إلى حكومة سيراليون إذا كانت قادرة على ذلك لتيسير تطبيق نظام فعال لشهادة المنشأ تطبيقا تاما فيما يتعلق بالماس الخام في سيراليون؛

يقرر أن يكون الماس الخام الذي تتحكم فيه حكومة سيراليون عن طريق نظام شهادة المنشأ مُعفى من التدابير المفروضة في الفقرة ١ أعلاه عندما تكون اللجنة قد أبلغت المجلس؛
يقرر أن تُفرض التدابير المشار إليها في الفقرة ١ أعلاه لفترة أولية مدتها ١٨ شهرا؛ ويؤكد أنه سيقوم، في نهاية هذه الفترة، باستعراض الحالة في سيراليون؛

يطلب من جميع الدول أن تبلغ اللجنة المنشأة بموجب القرار ١١٣٢ (١٩٩٧)، في غضون ٣٠ يوما من اتخاذ هذا القرار، بالإجراءات التي تكون قد اتخذتها تنفيذا للتدابير المفروضة بموجب الفقرة ١ أعلاه؛

يطلب إلى اللجنة عقد جلسة استماع استطلاعية في نيويورك في موعد لا يتجاوز ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ للنظر في دور الماس في الصراع الجاري في سيراليون والعلاقة بين تجارة الماس المستخرج في سيراليون وتجارة الأسلحة والعتاد ذي الصلة انتهاكا للقرار ١١٧١ (١٩٩٨)؛

يقرر إجراء استعراض أول للتدابير المفروضة بموجب الفقرة ١ أعلاه، في موعد لا يتجاوز ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، والمزيد من هذه الاستعراضات كل ستة أشهر من تاريخ اتخاذ القرار؛
يطلب إلى الأمين العام أن ينشئ، بالتشاور مع اللجنة، فريقا من الخبراء لفترة أولية مدتها أربعة أشهر، تتألف من خمسة أعضاء على الأكثر.

المقرر المؤرخ ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠ (الجلسة ٤١٧٣): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤١٧٣ المعقودة في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠، أدلت الرئيسة (جامايكا) ببيان بالنيابة عن المجلس^(٥٦)، جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

بشأن ما إذا كان ينبغي تمديد الجزاءات، أو ما إذا كان يتعين تعديلها أو اتخاذ إجراءات تكميلية^(٥٢).

وأعرب ممثل فرنسا عن الأمل في أن يتمكن مجلس الأمن من أن يقرر بسرعة زيادة عدد أفراد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون على نحو ما اقترح في تقرير الأمين العام الأخير، وكذلك تقديم السيد فوداي سنكوه والأشخاص الآخرين المسؤولين عن انتهاكات اتفاق لومي للسلام إلى المحاكمة. وبعد أن دعا الجبهة المتحدة الثورية لأن تحترم على الفور وبدون شروط الالتزامات التي قطعتها، رأى أن السيد فوداي سنكوه لا يمكن أن يُعتبر واحدا من الشركاء في عملية السلام تحت أي ظروف، نظرا لمسؤوليته الشخصية عن الأحداث التي وقعت مؤخرا في سيراليون^(٥٣).

وامتنع ممثل مالي عن تأييد القرار، مشيرا إلى أنه بالتشكيك في سلوك إحدى دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهي ليبيريا، فإن القرار يسيء إلى علاقة العمل المتنامية بين المجلس والجماعة الاقتصادية. ونظرا لأن التحقيق الذي تجريه الجماعة الاقتصادية بشأن تجارة الماس لم يستكمل بعد، فقد أضاف أن توجيه أصابع الاتهام إلى ليبيريا يثير قلق الجماعة الاقتصادية، وأشار إلى أن ذلك قد يحدث تداعيات على عملية السلام^(٥٤).

وفي الجلسة نفسها، وجهت الرئيسة (جامايكا) انتباه المجلس إلى مشروع قرار مقدم من المملكة المتحدة^(٥٥)؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بأغلبية ١٤ صوتا مؤيدا مقابل لا شيء وامتناع عضو واحد عن التصويت (مالي)، بوصفه القرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

(٥٢) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(٥٣) المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و ١٢.

(٥٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

(٥٥) S/2000/635.

(٥٦) S/PRST/2000/24.

وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، قدم الأمين العام تقريراً أحر عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون^(٥٨)، أكد فيه مجدداً أن الحالة في سيراليون ظلت خطيرة وقابلة للانفجار، وأشار إلى أنه في ظل الظروف القائمة، لا يمكن تحقيق السلام والاستقرار في البلد من خلال الوسائل السياسية أو العسكرية وحدها، وإنما من خلال إتباع نهج جماعي وتركيز الجهود من أجل التوصل إلى حل سياسي يستند إلى وجود عسكري دولي فعال وجليد بالثقة. ولذلك، فقد أوصى بتمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر أخرى.

وفي الجلسة ٤١٨٤ المعقودة في ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المذكورين أعلاه. وفي الجلسة، التي دُعي ممثل سيراليون إلى المشاركة فيها، وجه الرئيس (ماليزيا) انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠ من ممثل سيراليون، يحيل بها خطاب ألقاه رئيس سيراليون وأعلن فيه، ضمن جملة أمور، أنه سيأمر قريباً بوضع مدونة للسلوك للقوات المسلحة^(٥٩)؛ ورسالة مؤرخة ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن يبلغ فيها المجلس بأنه عين فريقياً من الخبراء، عملاً بالفقرة ١٩ من القرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠)، وذلك لجمع المعلومات عن الانتهاكات المحتملة للتدابير المفروضة بموجب الفقرة ٢ من القرار ١١٧١ (١٩٩٨) والعلاقة بين تجارة الماس وتجارة الأسلحة والعتاد ذي الصلة، وللنظر في مدى كفاية نظم مراقبة الحركة الجوية في المنطقة^(٦٠).

ووجه الرئيس أيضاً انتباه المجلس إلى مشروع قرار^(٦١)؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد

(٥٨) S/2000/751، المقدم عملاً بالقرار ١٢٨٩ (٢٠٠٠).

(٥٩) S/2000/727.

(٦٠) S/2000/756.

(٦١) S/2000/764.

يعرب عن تأييده التام للقرار الذي اتخذته الأمين العام بتشكيل عملية عسكرية من جانب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى سيراليون لتخليص حفظة السلام والمراقبين العسكريين التابعين لها المحاصرين في كايلاهون؛

يعرب عن ارتياحه لأن العملية كللت بالنجاح، وإعجابه بما أبدته جميع قوات بعثة الأمم المتحدة التي اشتركت في هذه العملية الصعبة والخطرة من كفاءة مهنية وتصميم ونشاط؛

يعرب عن عميق تعازيه لأسرة الرقيب الهندي كريشنان كومار الذي ضحى بحياته في سبيل السلام؛ ويعرب أيضاً عن تعاطفه مع أولئك الذين جرحوا.

المقرر المؤرخ ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠ (الجلسة

٤١٨٤): القرار ١٣١٣ (٢٠٠٠)

في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٠، قدم الأمين العام تقريراً عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون^(٥٧). ولاحظ الأمين العام في تقريره أن الحالة في سيراليون ظلت متوترة وحرجة إجمالاً، وبخاصة في ضوء الهجمات المسلحة التي عمد إلى شنّها مقاتلون من الجبهة المتحدة الثورية بلا استفزاز على أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة، كما قاموا باحتجاز أعداد كبيرة من أفراد الأمم المتحدة. وطالب قيادة الجبهة الموحدة الثورية باتخاذ خطوات عاجلة لكفالة الإفراج فوراً وبدون شروط عن سائر موظفي الأمم المتحدة الذين لا يزالون محتجزين لديها، وناشد الجهات ذات النفوذ لدى هذه الجبهة مواصلة العمل في سبيل تحقيق هذه الغاية. وبالإضافة إلى ذلك، أهاب بمجلس الأمن أن ينظر في تعزيز نظام الجزاءات، بما في ذلك اتخاذ تدابير لمنع قادة الجبهة الموحدة الثورية من جني مكاسب استغلالهم غير القانوني للموارد المعدنية، ولا سيما الماس. وأخيراً، أوصى بزيادة قوام القوة للوصول بها إلى قوام تعداده ١٦ ٥٠٠ فرد عسكري، وذلك بغرض إضفاء الاستقرار على الحالة في سيراليون.

(٥٧) S/2000/455، المقدم عملاً بالقرار ١٢٨٩ (٢٠٠٠).

ارتكاب الجرائم ضد شعب سيراليون، وعن أخذ الرهائن من بين الأفراد العاملين في مجال حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة^(٦٣). وبعد ذلك، وجه رئيس المجلس انتباه المجلس إلى مشروع قرار^(٦٤)؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع ودون مناقشة، بوصفه القرار ١٣١٥ (٢٠٠٠)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يطلب إلى الأمين العام التفاوض بشأن اتفاق يتم مع حكومة سيراليون لإنشاء محكمة خاصة مستقلة بما يتفق مع القرار؛
يوصي بأن يشمل الاختصاص الموضوعي للمحكمة الخاصة بوجه خاص الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، وكذلك الجرائم الخاضعة لقانون سيراليون ذي الصلة المرتكبة ضمن أراضي سيراليون؛
يوصي كذلك بأن يُسند إلى المحكمة الخاصة اختصاص شخصي يشمل الأشخاص الذين يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية عن ارتكاب الجرائم المشار إليها في الفقرة ٢. بمن في ذلك الزعماء الذين، بارتكابهم تلك الجرائم، هددوا بالخطر إنشاء وتنفيذ عملية السلام في سيراليون؛

يطلب، في هذا الصدد، إلى الأمين العام أن يوفد، عند الضرورة، الفريق اللازم من الخبراء إلى سيراليون لإعداد التقرير المشار إليه في الفقرة ٦؛

يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، ولا سيما عن المشاورات والمفاوضات التي يجريها مع حكومة سيراليون فيما يتعلق بإنشاء المحكمة الخاصة، وأن يتضمن هذا التقرير توصيات، وذلك في موعد أقصاه ٣٠ يوماً من تاريخ القرار.

المقرران المؤرخان ٥ و ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (الجلستان ٤١٩٣ و ٤١٩٩): القراران ١٣١٧ (٢٠٠٠) و ١٣٢١ (٢٠٠٠)

في الجلستين ٤١٩٣ و ٤١٩٩ المعقودتين في ٥ و ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، على التوالي، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠ عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون^(٦٥). وإتباعاً لما قرره

(٦٣) S/2000/786.

(٦٤) S/2000/789.

(٦٥) S/2000/832، المقدم عملاً بالقرار ١٣١٣ (٢٠٠٠). وفي الجلسة ٤١٩٩، أدرج المجلس في جدول أعماله أيضاً إضافة

بالإجماع، بوصفه القرار ١٣١٣ (٢٠٠٠)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يقدر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لغاية ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠؛

يعتبر أن الانتهاكات الواسعة النطاق والخطيرة لاتفاق لومي للسلام (S/1999/777) من قبل الجبهة المتحدة الثورية منذ أوائل أيار/مايو ٢٠٠٠ تشكل انهماكاً للبيئة السابقة التي اتسمت بالتساهل عموماً، والتي كانت تستند إلى الاتفاق وتُعزى إلى تعاون الطرفين، وأنه سيكون هناك تهديد مستمر لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون ولأمن دولة سيراليون إلى حين إقرار الأحوال الأمنية. بما يسمح بإحراز تقدم نحو حل النزاع في سيراليون على نحو سلمي، وأنه ينبغي أن يكون هناك تعزيز ملائم لهيكل البعثة وقدراتها ومواردها ولايتها من أجل مجابهة ذلك التهديد؛

يسلم بأن هجوم الجبهة المتحدة الثورية على البعثة منذ أيار/مايو ٢٠٠٠ قد كشف نقاط الضعف الخطيرة الكامنة في هيكل البعثة وقيادتها وسيطرتها ومواردها، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، التي أوردت النتائج التي توصلت إليها بعثة الأمم المتحدة للتقييم التي زارت سيراليون في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، ويوجب بالتوصيات المقدمة وبالإجراءات المتخذة بالفعل للتصدي لأوجه القصور تلك، **ويطلب** إلى الأمين العام أن يتخذ مزيداً من الخطوات العاجلة لتنفيذ هذه التوصيات من أجل تحسين أداء البعثة وقدراتها.

المقرر المؤرخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠ (الجلسة ٤١٨٦): القرار ١٣١٥ (٢٠٠٠)

في الجلسة ٤١٨٦ المعقودة في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون^(٦٦). وفي الجلسة، التي دُعي ممثل سيراليون إلى المشاركة فيها، وجه الرئيس (ماليزيا) انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٠ موجهة من ممثل سيراليون، يحيل بها رسالة من رئيس سيراليون يطلب فيها إلى المجلس الشروع في عملية لإنشاء محكمة خاصة لسيراليون لمحاكمة أعضاء الجبهة المتحدة الثورية والمتعاونين معهم المسؤولين عن

(٦٦) S/2000/751.

وفي هاتين الجلستين، اللتين دُعي ممثل سيراليون إلى المشاركة فيهما، اعتمد المجلس القرارين ١٣١٧ (٢٠٠٠) و١٣٢١ (٢٠٠٠) بتمديد ولاية البعثة، إجمالاً حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وبموجب القرار ١٣٢١ (٢٠٠٠)، قرر المجلس أيضاً استعراض الحالة في موعد غايته ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

المقرر المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (الجلسة ٤٢١٦): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٢١٦ المعقودة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير بعثة مجلس الأمن إلى سيراليون المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠^(٦٦)، وتقرير الأمين العام المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون^(٦٧).

وابلغ المجلس في تقريره عن البعثة التي قام بها إلى سيراليون في الفترة من ٧ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، وقدم عدداً من التوصيات، بما في ذلك من أجل تكييف قوة دفع عملية السلام بهدف وقف إطلاق النار في وقت مبكر في كافة أنحاء أرضي سيراليون؛ وتعزيز بعثة الأمم المتحدة في سيراليون من حيث الأعداد والفعالية والقدرات، على النحو الذي أوصى به الأمين العام في تقريره المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠، بالاستفادة من العروض المقدمة لتوفير مزيد من القوات من عدة أطراف منها بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ وتبني نهج شامل ومنسق جيداً، يستند إلى ممارسة ضغط عسكري يتسم بالمصداقية، ويتضمن إجراء حوار مع المتمردين يفضي إلى نزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وإقرار العدالة والمصالحة، وتوفير المساعدة الإنسانية والإعمار الاقتصادي والاجتماعي في سيراليون؛ وإنشاء آلية للتنسيق الشامل تركز على الأمم

المجلس في القرار ١٣١٣ (٢٠٠٠) من تعزيز العنصر العسكري للبعثة من خلال إضافة قوة احتياطية مدعّمة، فإن الأمين العام، عقب مشاورات مع البلدان المساهمة بقوات، أورد في تقريره وصفاً للمهام التي يتعين على البعثة الاضطلاع بها في البيئة السائدة في سيراليون، ومفهوم عملياتها، والموارد اللازمة لها. ومن أجل تعزيز هيكل عمليات البعثة وفعاليتها الكلية والنشر التدريجي لعدد أكبر من الأفراد في مناطق سيراليون الرئيسية، أوصى الأمين العام بأن يأذن مجلس الأمن بزيادة في القوام العسكري للبعثة إلى مستوى يبلغ ٢٠ ٥٠٠ فرد عسكري، منهم ٢٦٠ مراقباً عسكرياً، وذلك لتمكينها من إكمال المرحلتين الأوليين من النشر المتقدم للقوات. وأعرب الأمين العام عن اعتقاده أنه يمكن، في ظل الظروف القائمة، تحقيق المهام الأولية للبعثة، على النحو المشار إليه في القرار ١٣١٣ (٢٠٠٠)، إلى حد كبير في إطار الولاية الحالية للبعثة، استناداً إلى القرارين ١٢٧٠ (١٩٩٩) و١٢٨٩ (٢٠٠٠)، وقواعد الاشتباك القوية، شريطة أن تزود الدول الأعضاء بالموارد والدعم اللازمين. ولذلك، فقد أعرب عن اعتزامه إبقاء الحالة الأمنية والسياسية والإنسانية في سيراليون قيد الاستعراض الوثيق، مع إبقاء خيار الرجوع إلى المجلس لتقديم أية توصيات إضافية، بما فيها إمكانية مواصلة تعزيز القوة و/أو ولايتها، إذا كان لا بد من ذلك لتحقيق أهداف المجتمع الدولي في سيراليون. وأخيراً، ونظراً للزيادة المقترحة في الوجود العسكري للأمم المتحدة في سيراليون، دعا الأمين العام الدول الأعضاء إلى دعم البعثة، ولا سيما التي لديها القدرة على تدريب قوات البعثة الحالية والمستقبلية أو تزويدها بمعدات أو إتاحة غير ذلك من أشكال الدعم.

(٦٦) S/2000/992.

(٦٧) S/2000/1055، المقدم عملاً بالقرار ١٢٨٩ (٢٠٠٠).

تتعلق بالآثار المالية المترتبة على زيادة قوام البعثة

(S/2000/832/Add.1).

سيتعين في غضون ذلك تكييف تنفيذ الولاية القائمة للبعثة، لا سيما انتشارها في المنطقة، في ضوء الموارد المتاحة. وأثناء الجلسة، التي دُعي ممثل سيراليون إلى المشاركة فيها، أدلى الرئيس (هولندا) ببيان بالنيابة عن المجلس^(٦٨)، جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يؤيد تأييدا تاما الجهود الرامية إلى تعزيز مؤسسات الدولة في سيراليون؛ وبؤكد أهمية تخلي الجبهة المتحدة الثورية عن السيطرة على مناطق إنتاج الماس، وحرية الحركة الكاملة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون مما سيؤدي إلى انتشارها في كل أنحاء البلد، والإعداد المناسب لزرع سلاح جميع القوات غير الحكومية وتسريحها؛
يكرر اعترافه الأكيد اتخاذ إجراءات لتعزيز البعثة في الوقت المناسب، على أن تراعى استعدادات البلدان المساهمة بقوات لتقديم قوات كافية لتحقيق هذا الغرض.

المقرر المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠
(الجلسة ٤٢٥٣): القرار ١٣٣٤ (٢٠٠٠)

في الجلسة ٤٢٥٣ المعقودة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون^(٦٩). وأشار الأمين العام في تقريره إلى أنه بالرغم من بعض التطورات الإيجابية، التي شملت توقيع اتفاق أوجا لوقف إطلاق النار بين الجبهة المتحدة الثورية وحكومة سيراليون في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، فإن الحالة في سيراليون لا تزال غير مستقرة. وتكرارا للتوصيات الواردة في تقاريره السابقة بزيادة قوام البعثة العسكري إلى مستوى ٢٠٥٠٠ فرد، اقترح الأمين العام في غضون ذلك تمديد ولاية البعثة لمدة ثلاثة أشهر إضافية بما يتيح للبعثة إتمام المرحلة الخاصة بتدعيمها، والاستجابة لمتطلبات اتفاق أوجا لوقف إطلاق النار.

وأثناء الجلسة، التي دُعي ممثل سيراليون إلى المشاركة فيها، وجه الرئيس (الاتحاد الروسي)، انتباه المجلس إلى

(٦٨) S/PRST/2000/31.

(٦٩) S/2000/1199، المقدم عملا بالقرار ١٢٨٩ (٢٠٠٠).

المتحدة، وتشمل عملية للتشاور من خلال هيكل ما بين مجلس الأمن والأمانة العامة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والبعثة والبلدان المشاركة بقوات وحكومة سيراليون.

وأشار الأمين العام، في تقريره المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، إلى أنه عقب قراره حكومي الأردن والهند بسحب وحدتهما من البعثة، أصبح من الأهمية تلافى حدوث أي ثغرات أمنية في سيراليون. ولذلك، قال إنه من الضروري أن يتداخل نشر الوحدات الوافدة مع نشر الوحدات المغادرة، الأمر الذي يتطلب زيادة مؤقتة في قوام قوات البعثة فوق المستوى المأذون به وهو ١٣٠٠٠ فرد عسكري. ومع اتفاقه مع ملاحظات بعثة مجلس الأمن بأن التحدي يتطلب نمطا متسقا تنسيقا جيدا وشاملا، أشار الأمين العام إلى أن الجانب الرئيسي لهذا النهج يتمثل في قيام بعثة الأمم المتحدة بتوفير الأمن بصورة متواصلة في المناطق الرئيسية في البلد. وتحقيق هذا الهدف دون تعريض قوات البعثة إلى مخاطر غير ضرورية، ستحتاج بعثة الأمم المتحدة إلى زيادة قوامها المأذون به إلى مستوى ٢٠٥٠٠ من جميع الرتب، على النحو الذي أوصى به في تقريره السابق. غير أنه أفاد، في هذا الصدد، أنه بعد أن اتصل بعدد من الحكومات للتأكد من استعدادها لتقديم القوات اللازمة والمعدات اللازمة، لا يبدو أن هذه الجهود تكاد تكون كافية للتعويض عما فقدت من القدرات الهامة التي كانت تقدمها الوحدات الهندية والأردنية. ولذلك، فقد انتهى إلى أنه ما لم يتم العثور بسرعة على بلدان مستعدة للمساهمة بقوات إضافية، لن يتسنى زيادة تعزيز بعثة الأمم المتحدة إلا في فترة متأخرة من عام ٢٠٠١، وهو ما يمكن أن يقوض مصداقية الوجود العسكري للمجتمع الدولي في سيراليون. ومع التأكيد على أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى عواقب سلبية لسيراليون، فقد ناشد الدول الأعضاء أن تنظر على سبيل الاستعجال في المشاركة في بعثة الأمم المتحدة بقوات و/أو معدات، في حين

الجزءات ونقل الأسلحة غير المشروعة. وكثير من هذه التوصيات والمشاكل التي يتناولها التقرير تتصل بالدعم الأولي الذي تتلقاه الجبهة المتحدة الثورية من ليبيريا، وبخاصة من رئيسها وحكومتها والأفراد والشركات المرتبطين بها. وفيما يتعلق بالماس، أشار الفريق إلى أن الماس أصبح موردا هاما للجبهة المتحدة الثورية في سيراليون يمكنها من مواصلة وتنفيذ مطامحها العسكرية، وأنه طالما أنه لا توجد أية ضوابط في البلدان المجاورة فإن الجبهة ستواصل نقل الماس دون عقاب. ولهذا السبب، أوصى الفريق، ضمن جملة أمور، بأنه يتعين اعتماد نظام عالمي لإصدار الشهادات يستند إلى النظام المعمول به حاليا في سيراليون، وذلك لتحسين تنظيم تدفق الماس الخام من البلدان المنتجة. وبالنسبة للمدى القصير، ونظرا لعدم وجود نظام عالمي، أوصى الفريق كذلك بأن يُطلب من جميع البلدان المصدرة للماس في غرب أفريقيا أن تأخذ بنظام لإصدار الشهادات مماثل لما اعتمدته سيراليون، وبفرض حظر كامل على كل الماس الآتي من ليبيريا إلى أن تثبت ليبيريا بشكل مقنع أنها لم تعد ضالعة في الاتجار بالأسلحة وتوريدها إلى سيراليون أو الاتجار بالماس واستيراده منها. وفيما يتعلق بالاتجار بالأسلحة، وجد فريق الخبراء أدلة تقطع على نحو لا لبس فيه بأن ليبيريا ما برحت تساند الجبهة المتحدة الثورية على جميع المستويات، بتوفير التدريب والأسلحة وما يتصل بها من عتاد، ودعم تشغيلي، وتوفير منطلق للهجمات وملاذ آمن للانسحاب والتقاط الأنفاس، ولأنشطة العلاقات العامة. وفيما يتعلق بنظم مراقبة الحركة الجوية، أشار الفريق، ضمن جملة أمور، إلى أن قدرات المراقبة الجوية الإقليمية ضعيفة أو غير ملائمة تماما لضبط أو ردع تجار الأسلحة الذين يزودون ليبيريا والجبهة. فمراقبة المجال الجوي الضعيفة في المنطقة عموما، والممارسات التعسفية فيما يتعلق بتسجيل الطائرات، تخلق جوا يعمل فيه مهربو الأسلحة دون عقاب. ولذلك، اقترح الفريق أن ينظر

مشروع قرار^(٧٠)؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع ودون مناقشة، بوصفه القرار ١٣٣٤ (٢٠٠٠)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يعرب عن قلقه المستمر للحالة الهشة المتواصلة في سيراليون والدول المجاورة؛

يشير إلى أن الأهداف الرئيسية لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون ما زالت تتمثل في مساعدة الجهود التي تبذلها حكومة سيراليون لبسط سلطة الدولة، واستعادة القانون والنظام، وزيادة تثبيت استقرار الحالة بصورة تدريجية في كل أنحاء البلد، وفي المساعدة على تعزيز العملية السياسية التي تؤدي إلى تحديد برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حيثما يكون ذلك ممكنا، ويكرر تأكيد أن هيكل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وقدرتها ومواردها وولايتها تتطلب تعزيزا على نحو ملائم لتحقيق هذه الغاية؛ ويحث بقوة جميع الدول القادرة جديا على المساهمة بقوات لحفظ السلام في سيراليون على النظر في ذلك؛

يقور تمديد الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون إلى ٣١ آذار/ مارس ٢٠٠٠.

المداولات التي أجريت في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ (الجلسة ٤٢٦٤)

في الجلسة ٤٢٦٤ المعقودة في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، أدرج المجلس في جدول أعماله مذكرة من رئيس مجلس الأمن مؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠^(٧١)، يحيل بها تقرير فريق الخبراء المعين بموجب القرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠) بخصوص جمع المعلومات عن الانتهاكات المحتملة للتدابير المفروضة بموجب الفقرة ٢ من القرار ١١٧١ (١٩٩٨)، والعلاقة بين تجارة الماس وتجارة الأسلحة والعتاد ذي الصلة، وكذلك مدى كفاية نظم مراقبة الحركة الجوية في المنطقة. وبعد أن لاحظ فريق الخبراء، في تقريره، بقلق أن قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالماس والأسلحة يجري انتهاكها بلا عقاب، تقدم بمجموعة متنوعة من التوصيات المحددة التي تتناول الماس والأسلحة واستخدام الطائرات لانتهاك

(٧٠) S/2000/1224.

(٧١) S/2000/1195.

الأمين العام من ممثل ليبيريا، يحيل بها رسالة من رئيس
ليبيريا^(٧٥).

وعقب الاستماع إلى إحاطة من رئيس لجنة مجلس
الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧) فيما يتعلق
بسيراليون، أدلى بيانات كل أعضاء المجلس، وكذلك ممثلو
بلجيكا وبوركينا فاسو وكندا وكوت ديفوار وغامبيا وغينيا
وليبريا^(٧٦) والنيجر وسيراليون والسويد (بالنيابة عن الاتحاد
الأوروبي^(٧٧)) والمراقب الدائم لسويسرا.

وفي الإحاطة التي قدمها رئيس اللجنة المنشأة عملاً
بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧)، عرض تقرير فريق الخبراء المذكور
أعلاه. وبعد أن أشار إلى أن التقرير يعرض توصيات محددة
وعامة ذات طبيعة إجرائية وشاملة، أكد على أن المطلوب هو
إتباع نهج شامل لمعالجة الحالة في سيراليون، وهو نهج يشمل
أيضا عناصر فاعلة أخرى غير المجلس ذاته، وحث المجلس
على أن يشدد على إجراءات المتابعة المتعلقة بالتوصيات^(٧٨).

وخلال المناقشة، رحب كثير من المتكلمين بتقرير
فريق الخبراء وأعربوا عن تأييدهم له، مع الإعراب عن القلق
إزاء الدور الذي تلعبه حكومة ليبيريا في تأجيج الصراع في
سيراليون من خلال الدعم المالي والعسكري على حد
سواء^(٧٩). وعلى النقيض من ذلك، أعرب بعض الوفود عن

(٧٥) S/2001/78.

(٧٦) كانت ليبيريا ممثلة بوزير خارجيتها.

(٧٧) انضم إلى البيان كل من إستونيا، وأيسلندا، وبلغاريا، وبولندا،
وتركيا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا،
وسلوينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا.

(٧٨) S/PV.4264، الصفحات ٣ إلى ٥.

(٧٩) المرجع نفسه، الصفحات ٥ إلى ٧ (المملكة المتحدة)؛
والصفحات ٨ إلى ١٠ (فرنسا)؛ والصفحات ١١ إلى ١٣
(كولومبيا)؛ والصفحات ١٩ إلى ٢١ (الولايات المتحدة)؛
والصفحتان ٢١ و ٢٢ (موريشيوس)؛ والصفحات ٢٤ إلى ٢٦
(النرويج)؛ والصفحتان ٢٦ و ٢٧ (سنغافورة)؛ و S/PV.4264

مجلس الأمن في الوسائل التي يمكن بها تحسين رقابة الحركة
الجوية في غرب أفريقيا ومراقبتها، بهدف الحد من الحركة غير
المشروعة للأسلحة. وبالإضافة إلى ما سبق، قدم الفريق عددا
من التوصيات، شملت: (١) قيام جميع الدول الأعضاء في
الأمم المتحدة بفرض حظر على السفر يشبه الحظر الذي
فرضته أصلا الولايات المتحدة على كبار المسؤولين
والدبلوماسيين الليبيين إلى أن تنهي ليبيريا بشكل دامج الدعم
الذي تقدمه إلى الجبهة المتحدة الثورية وانتهاكها للجزاءات
الأخرى التي فرضتها الأمم المتحدة؛ (٢) رض حظر مؤقت
على صادرات ليبيريا من الأخشاب إلى أن تثبت ليبيريا بصورة
مقنعة أنها لم تعد تشارك في الاتجار المحرم بالأسلحة إلى
سيراليون أو بالماس من سيراليون؛ (٣) إعطاء الأمانة العامة
للأمم المتحدة القدرة على إجراء رصد مستمر للعقوبات
وحالات الحظر التي فرضها مجلس الأمن.

وخلال الجلسة، وجه الرئيس (سنغافورة) انتباه
المجلس إلى مذكرة من رئيس مجلس الأمن، تتضمن رسالة
مؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ موجهة من الممثل
الدائم لسويسرا وتحدد التدابير التي اتخذتها سويسرا فيما يتعلق
بمسألة الماس الممول للصراعات^(٧٢)؛ ورسالتين مؤرختين ٢٨
كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٢٣ كانون الثاني/يناير
٢٠٠١، على التوالي، من ممثل غامبيا، يرد فيهما على بعض
المزاعم الواردة في تقرير فريق الخبراء^(٧٣)؛ ورسالة مؤرخة ٣
كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ من ممثل ليبيريا يرد فيها على
المزاعم الموجهة إلى ليبيريا الواردة في تقرير فريق الخبراء،
ويطلب دعوته لحضور مناقشة المجلس للتقرير، ويبلغ فيها
المجلس باعتزامه طرح مقترح كفي ينظر فيه المجلس^(٧٤)؛
ورسالة مؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ موجهة إلى

(٧٢) S/2000/1232.

(٧٣) S/2001/8 و S/2001/74.

(٧٤) S/2001/6.

السطة المقترحة في التقرير من أجل وضع واعتماد أنظمة إصدار الشهادات، فضلا عن تمويل مثل هذه التدابير. وأضاف أن وفده يجد من غير المقبول إطلاقا أن يحاول التقرير طرح مسألة وضع نظام دولي لإصدار الشهادات المتعلقة بالماس الخام في حين أن هذه المسألة هي موضع مناقشة في العملية التفاوضية المشتركة بين الحكومات، وأن مجلس الأمن لم يأذن لفريق الخبراء بالتوصية بأخذ موقف لصالح لأي طرف في ذلك الحوار^(٨٥).

وبالنسبة لتوصيات الفريق فيما يتعلق بالانحياز بالأسلحة، وخاصة تدفق الأسلحة الصغيرة إلى غرب أفريقيا، أشار عدد من المتكلمين إلى ضرورة ممارسة البلدان المنتجة رقابة أفضل على صادراتها من الأسلحة^(٨٦). وشدد ممثل المملكة المتحدة على أهمية القيام بأعمال تحقق شاملة من الاستخدام النهائي المفترض لصادرات الأسلحة وقت الترخيص^(٨٧). وأشار ممثلا جامايكا والسويد إلى تأييدهما للوقف الاختياري الذي قرره الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على استيراد الأسلحة الخفيفة، وتصديرها وتصنيعها في غرب أفريقيا^(٨٨)، ورأيا أنه يستحق الدعم من المجتمع الدولي^(٨٩). ورأى ممثل كولومبيا أنه يجب على المجلس أن يعزز التدابير الدولية الرامية للحد من تدفقات السلاح إلى غرب أفريقيا. وأشار إلى أن البلدان المنتجة للسلاح ينبغي أن

تخفظات بشأن التقرير، وبرزوا ما اعتبروه مشكلات في التقرير. فممثل الاتحاد الروسي رأى أن بعض الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير ذات طابع متطرف جدا وتتعدى ولاية الفريق التي حددها مجلس الأمن. وأعرب كذلك عن أسفه لأن التقرير لا يتضمن توصيات بشأن كيفية تعزيز فعالية نظام الجزاءات ضد سيراليون، بما في ذلك داخل سياق منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا^(٩٠). ورأى ممثل أوكرانيا أنه ينبغي النظر إلى عدد من توصيات الخبراء من زاوية اتساقها مع الولاية الأصلية للفريق ومع العمل الذي يجري القيام به في محافل أخرى على حد سواء^(٩١). كما أعرب ممثل بوركينا فاسو والمراقب الدائم لسويسرا عن القلق إزاء التقرير، وبخاصة فيما يتعلق ببعض المزاعم التي تضمنها التقرير بشأن دور وتورط بلديهما^(٩٢). وبالمثل، أعرب ممثل غامبيا عن القلق إزاء المزاعم الواردة في التقرير، ووصفها بأنها خبيثة وبلا أساس، لا سيما وأن الفريق لم يقوم بزيارة غامبيا^(٩٣).

وبالنسبة لتوصيات الفريق فيما يتعلق بالماس، أعرب عدة متكلمين عن تأييدهم للتوصية الخاصة بإنشاء نظام عالمي لإصدار الشهادات يستند إلى النظام المعمول به في سيراليون. كما أيد ممثل السويد عمل الأمم المتحدة المنسق بغية إنشاء نظم وطنية لإصدار الشهادات في المنطقة^(٩٤). وأعرب ممثل الاتحاد الروسي عن شكوك حيال مدى واقعية فترة الأشهر

(٨٥) S/PV.4264، الصفحة ١٦.

(٨٦) المرجع نفسه، الصفحات ٥ إلى ٧ (المملكة المتحدة)؛ والصفحتان ٧ و ٨ (جامايكا)؛ والصفحات ٨ إلى ١٠ (فرنسا)؛ والصفحات ١١ إلى ١٣ (كولومبيا)؛ والصفحتان ١٣ و ١٤ (تونس).

(٨٧) المرجع نفسه، الصفحة ٦.

(٨٨) انظر S/1998/1194.

(٨٩) S/PV.4264، الصفحتان ٧ و ٨ (جامايكا)؛ و S/PV.4264 (Resumption 1) الصفحة ٢ (السويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي).

(٩٠) (Resumption 1)، الصفحتان ٢ و ٣ (السويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)؛ والصفحات ٥ إلى ٧ (غينيا).

(٩١) S/PV.4264، الصفحتان ١٥ و ١٦.

(٩٢) المرجع نفسه، الصفحات ٢٢ إلى ٢٤.

(٩٣) S/PV.4264 (Resumption 1)، الصفحة ٥ (سويسرا)؛ والصفحات ٧ إلى ٩ (بوركينا فاسو).

(٩٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و ١٠.

(٩٥) المرجع نفسه، الصفحة ٢.

الرصد قائمة طوال فترة سريان كل نظام من نظم الجزاءات الموجهة؛ وعلاوة على ذلك، حث المجلس على أن ينظر في اتخاذ ترتيبات رصد دائمة ومتكاملة للعمل فيما يتصل بنظم الجزاءات والمسائل المتصلة بها^(٩٦).

وتناول المتكلمون بالتعليق أيضا مشروع قرار معروض على المجلس، اشتركت في تقديمه المملكة المتحدة والولايات المتحدة، من شأنه أن يفرض، بمقتضى الفصل السابع من الميثاق، طائفة من التدابير على ليبيا بهدف ممارسة ضغط فعال على الرئيس تيلور ومعاونيه. وعرض ممثل المملكة المتحدة مشروع القرار، وأضاف أن هذه التدابير، التي تتضمن حظرا على الماس الليبري الخام، وحظرا على رحلات الطائرات المسجلة في ليبيا، وحظرا جديدا على توريد الأسلحة، وحظرا انتقائيا على سفر المسؤولين الليبريين الكبار وحظرا على استيراد الأخشاب الليبرية، قد وضعت بعناية بحيث لا تترك سوى أقل الآثار على المواطنين الليبريين العاديين، بينما تجعل تقدم الدعم الليبري للجبهة المتحدة الثورية أكثر صعوبة. وأشار إلى أن مشروع القرار يوضح أن الجزاءات ستُرفع حالما يرى المجلس نهاية الدعم المالي والعسكري الليبري للجبهة المتحدة الثورية في سيراليون وللحركات المتمردة المسلحة في بلدان مجاورة أخرى^(٩٧). وأعرب متكلمون آخرون عن تأييدهم للتدابير المقترحة، ومن بينهم ممثلو الولايات المتحدة وفرنسا والنرويج وغينيا وأيرلندا وموريشيوس وسنغافورة والسويد وكندا^(٩٨). وشدد ممثل

تكون أول من يراقب الصفقات المتجهة إلى مناطق النزاع، والمناطق الخاضعة لوقف الاستيراد، والمناطق الخاضعة للحظر المفروض من مجلس الأمن^(٩٠). وأعرب ممثل تونس عن تأييده لتوصية حكومة بوركينافاسو التي أقرها فريق الخبراء، بأن يشرف مجلس الأمن على جميع واردات الأسلحة المتجهة إلى بوركينافاسو لفترة ثلاث سنوات^(٩١).

وبالنسبة لتوصية الفريق فيما يتعلق بنظم مراقبة الحركة الجوية، رأى ممثل كولومبيا أنه ينبغي على المجلس أن يصبر على أنظمة تسجيل أكثر شفافية للسفن والطائرات في البلدان التي ترفع أعلام التسهيل. كما رأى أنه ينبغي على المنظمة الدولية للطيران المدني أن تنشط بدرجة أكبر في تزويد البلدان بالمعدات اللازمة، بما في ذلك إمكانية نشر مراقبين في المطارات في النقاط الهامة^(٩٢). وأشار ممثل أيرلندا إلى أن حكومته ترحب بقوة بالتعاون المتزايد بين الأطراف الفاعلة ذات الصلة وبين هيئات من قبيل منظمة الطيران المدني الدولي والمنظمة العالمية للجمارك والإنتربول^(٩٣).

وبالنسبة لتوصية الفريق بإيجاد قدرة معززة داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة لدعم المجلس ولجنة الجزاءات بشأن كل جوانب الجزاءات، وافقت وفود عديدة على الاقتراح^(٩٤). وأعرب ممثل المملكة المتحدة عن رأي مفاده أن ذلك الإجراء يمكن أن يتضمن تحديد سماسة ووسطاء تجارة السلاح المسؤولين عن توريد الأسلحة إلى الجبهة المتحدة الثورية^(٩٥). ورأى ممثل كندا أنه ينبغي أن تظل ترتيبات

(٩٠) S/PV.4264، الصفحة ١٢.

(٩١) المرجع نفسه، الصفحة ١٤.

(٩٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٢.

(٩٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٨.

(٩٤) المرجع نفسه، الصفحات ٥ إلى ٧ (المملكة المتحدة)؛ والصفحتان ٧ و ٨ (جامايكا)؛ والصفحات ١١ إلى ١٣ (كولومبيا)؛ والصفحتان ١٣ و ١٤ (تونس).

(٩٥) المرجع نفسه، الصفحة ٦.

(٩٦) S/PV.4264 (Resumption 1)، الصفحة ٤.

(٩٧) S/PV.4264، الصفحتان ٦ و ٧.

(٩٨) المرجع نفسه، الصفحات ٨ إلى ١٠ (فرنسا)؛ والصفحتان ١٧ و ١٨ (أيرلندا)؛ والصفحات ١٩ إلى ٢١ (الولايات المتحدة)؛ والصفحتان ٢١ و ٢٢ (موريشيوس)؛ والصفحتان ٢٥ و ٢٦ (النرويج)؛ والصفحتان ٢٦ و ٢٧ (سنغافورة)؛ و S/PV. 4264 (Resumption 1)، الصفحة ٢ (السويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)؛ والصفحتان ٣ و ٤ (كندا)؛ والصفحة ٦ (غينيا).

التي تتردد على نطاق واسع لتغيير ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون من حفظ السلام إلى إنفاذ السلام^(١٠٣).

وأشار وزير خارجية ليبيريا إلى أن بلده لديه تحفظات شديدة على تقرير فريق الخبراء، ونفى وجود أي صلة بين ليبيريا والاتجار غير المشروع. بماس سيراليون. ووصف الاستنتاج الذي خلص إليه التقرير بأن ليبيريا هي مورد الأسلحة الرئيسي للجبهة المتحدة الثورية بأنه من قبيل الإجحاف والخطأ. وأوضح تفصيلاً مختلف المبادرات التي اتخذت لمعالجة شواغل المجتمع الدولي، بما في ذلك شواغل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فيما يتعلق بمشكلة سيراليون، وأشار إلى أن حكومة ليبيريا قررت أن تلتزم مساعدة وتعاون الأمم المتحدة في وضع وتنفيذ آلية ملائمة لمراقبة ورصد تجارة الماس، وخاصة بغرض تحقيق أقصى درجة من الشفافية والمراقبة^(١٠٤).

المقرر المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠١ (الجلسة ٤٣٠٦): القرار ١٣٤٦ (٢٠٠١)

في الجلسة ٤٣٠٦ المعقودة في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠١، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠١ عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون^(١٠٥). وأشار الأمين العام في تقريره إلى أنه في حين ما زالت الحالة في سيراليون مستقرة نسبياً منذ توقيع اتفاق أبوجا، فإنه ما زالت هناك أوجه قلق عظيم من استمرار الغارات وأعمال العنف على حدود غينيا وليبيريا وسيراليون. وذكر الأمين العام بأن الهدف الرئيسي لعملية السلام في سيراليون ما زال هو إنهاء تمرد الجبهة المتحدة الثورية في أقرب وقت ممكن، وبسط السلطة الشرعية في كل أرجاء البلد، ونزع سلاح وتسريح المقاتلين السابقين، وأيضا

الولايات المتحدة على أن الجزاءات المقترحة لن تتسبب في أي مشاق لشعب ليبيريا، وأنها تعكس التدابير الموصى بها في تقرير فريق الخبراء^(٩٩). وأشار ممثل الصين إلى أن أكثر المهام المطروحة إلحاحاً هي اتخاذ تدابير محددة لكبح الاتجار غير القانوني بالماس، وتدفع الأسلحة والاتجار بها بطرق غير مشروعة بصورة فعالة، وذلك للحد من الأثر السلبي لهاتين الظاهرتين على السلام في سيراليون، ورأى أن أي جزاءات تُفرض يجب أن تكون موجهة بصورة جيدة، ومحددة بمدة معينة، مع تجنب كل الآثار الإنسانية السلبية المحتملة^(١٠٠).

وشدد ممثل فرنسا على أن الجزاءات يجب أن تكون "محفزة" أكثر من كونها عقابية، كما يجب ربطها بمعايير محددة لإلغائها، وأيده في ذلك ممثل كندا^(١٠١). ورأى ممثل الاتحاد الروسي أنه من الضروري مواصلة تحليل جميع العوامل المعنية بمجموعة الجزاءات ضد ليبيريا، مع مراعاة رأي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بصورة خاصة بشأن هذه المسألة^(١٠٢).

ورأى ممثل سيراليون أن النتائج التي خلص إليها التقرير تتسم بالمصادقية، وأن توصياته بعيدة المدى ولكنها قابلة للتطبيق، وأشار إلى أن وفده يتفق مع الخبراء الذين انتهوا إلى وجود أدلة تقطع على نحو لا لبس فيه بأن ليبيريا ما برحت تساند الجبهة المتحدة الثورية بالمساعدات العسكرية وبأشكال أخرى من المساعدات لشن الحرب وإطالة أمد الصراع في سيراليون. وحث المجلس على أن ينظر في المصادقة على توصيات الفريق في شكل قرار ملزم في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ووجه الانتباه إلى الدعوات

(٩٩) S/PV.4264، الصفحة ٢٠.

(١٠٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٥.

(١٠١) S/PV.4264 (Resumption) (فرنسا)؛ و (١٠) الصفحة ١٠ (فرنسا)؛ و S/PV.4264 (Resumption) (كندا)، الصفحة ٤.

(١٠٢) S/PV.4264، الصفحة ١٦.

(١٠٣) المرجع نفسه، الصفحات ٢٧ إلى ٣٠.

(١٠٤) المرجع نفسه، الصفحات ٣٠ إلى ٣٦.

(١٠٥) S/2001/228، المقدم عملاً بالقرار ١٢٨٩ (٢٠٠٠).

ويطالب بوقف هذه الأعمال على الفور، ويطلب إلى الأمين العام أن يكفل ملء جميع وظائف رصد حقوق الإنسان داخل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لمعالجة الشواغل التي أثّرت في الفقرات من ٤٤ إلى ٥١ من تقرير الأمين العام؛

يعرب أيضا عن قلقه العميق لأن اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في أوجا في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠^(١٠٧) من جانب حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية لم يُنفذ بالكامل، ويطلب الجبهة المتحدة الثورية بأن تتخذ خطوات فورية للوفاء بالتزاماتها بموجب ذلك الاتفاق؛

يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس وجهات نظره بشأن كيفية السير قدما بمسألة اللاجئين والمشردين داخليا، بما في ذلك، مسألة عودتهم؛

يشجع الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل التوصل إلى تسوية دائمة ونهائية للأزمة في منطقة اتحاد نهر مانو الناجمة عن استمرار القتال في المناطق الحدودية لسيراليون وغينيا وليبيريا.

المداولات التي أجريت في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (الجلسة ٤٣٤٠)

في الجلسة ٤٣٤٠ المعقودة في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١ عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون^(١٠٨). وأشار الأمين العام، في تقريره، إلى أن التطورات الإيجابية التي شهدتها سيراليون خلال الشهرين السابقين هي مدعاة للتفاؤل الحذر، رغم أن سيراليون لا تزال تواجه عدة تحديات، وينبغي بذل جهود كبيرة للحفاظ على الزخم الذي تحقق مؤخرا.

وبعد أن أكد الأمين العام ضرورة أن تظل الأمم المتحدة حذرة، وأن تواصل بذل جهودها لاستتباب الأمن في جميع أرجاء البلد، أفاد أن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون تواصل انتشارها الأمامي، ولا سيما في المناطق الرئيسية لإنتاج الماس الواقعة في شرق البلد، فضلا عن تنظيم دوريات

السماح للمتمردين ببلوغ أهدافهم السياسية في إطار عملية ديمقراطية، وأشار إلى أن النهج ذو المسارين، الذي أقره مجلس الأمن، ما زال يُتيح أفضل الفرص لتحقيق سلام دائم من خلال الجمع بين الرادع العسكري القوي وحوار سياسي بين الأطراف في اتفاق أوجا. وخلص إلى أن نشر البعثة في المناطق الأمامية بقوة كافية عنصر لا غنى عنه في ذلك النهج، وأوصي بزيادة القوام المأذون به للبعثة لتمكينها من الشروع في النهوض ببعض المهام المحددة في قرار مجلس الأمن ١٣١٣ (٢٠٠٠)، وبتمديد البعثة لفترة ستة أشهر أخرى حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

وفي الجلسة، التي دُعي ممثل سيراليون إلى المشاركة فيها، وجه الرئيس (أوكرانيا) انتباه المجلس إلى مشروع قرار^(١٠٦)؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع ودون مناقشة، بوصفه القرار ١٣٤٦ (٢٠٠١)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يقدر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، المنشأة بموجب قراره ١٢٧٠ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ و ١٢٨٩ (٢٠٠٠) المؤرخ ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٠، لمدة ستة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار؛

يقدر كذلك زيادة قوام العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون ليلبلغ ١٧ ٥٠٠ فرد، بمن فيهم المراقبون العسكريون الـ ٢٦٠ الذين تم نشرهم بالفعل، على النحو الذي أوصى به الأمين العام في الفقرتين ٩٩ و ١٠٠ من تقريره؛

يطلب إلى الأمين العام أن يبلغ المجلس، في فترات منتظمة، بما تحرزه البعثة من تقدم في تنفيذ الجوانب الرئيسية لمفهوم عملياتها، ويطلب إليه كذلك أن يقدم في تقريره المقبل تقييما للخطوات المتخذة لتحسين فعالية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون؛

يعرب عن قلقه العميق إزاء التقارير المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الجبهة المتحدة الثورية وغيرها، بما فيها المجموعات العسكرية الأخرى، ضد السكان المدنيين، ولا سيما مضايقة المدنيين والتجنيد القسري للبالغين والأطفال من أجل القتال والسخرة

(١٠٧) S/2000/1091، المرفق.

(١٠٨) S/2000/832، المقدم عملا بالقرار ١٢٨٩ (٢٠٠٠).

(١٠٦) S/2001/293

المسلح العام. ولذلك، فقد سلط الضوء على العديد من نقاط النجاح، التي شملت نزع سلاح مقاتلي الجبهة المتحدة الثورية في إقليم كامبيا واستعادة سلطة الحكومة في المنطقة؛ وإزالة حواجز الطرق في أنحاء البلد، وما أعقب ذلك من تحسن إمكانية وصول المساعدات الإنسانية؛ والإفراج عن المسجونين السياسيين والجنود الأطفال. ومن بين التحديات التي لا ما تزال قائمة، تناول الممثل الخاص ضرورة توفير التمويل الكافي لملاحقة سرعة تقدم برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. كما سلط الضوء على التقدم المحرز نحو إنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة ومحكمة خاصة لسيراليون، ووجه نداءً إلى المانحين لدعم تلك الجهود. وشدد على الحاجة المتزايدة للتركيز على المسائل السياسية، وكرر التأكيد على الدعوة التي وجهها الأمين العام إلى زعماء بلدان منطقة اتحاد نهر مانو حتى يشرعوا دون إبطاء في إجراء حوار سياسي، وحث حكومة سيراليون على تسهيل تحويل الجبهة المتحدة الثورية إلى حزب سياسي^(١١٠).

وأعرب المتكلمون بالإجماع عن تأييدهم القوي لعملية السلام الجارية في سيراليون بقيادة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون؛ وشددوا على أهمية الانتخابات الحرة والتزيهة في عملية المصالحة وتطبيع الأوضاع السياسية في سيراليون، وشجعوا البعثة على المشاركة بنشاط في الأنشطة الانتخابية؛ وأكدوا على أهمية برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في العملية السياسية، ودعوا إلى التعاون الوثيق بين حكومة سيراليون والبعثة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى. كما دعا عدة متكلمين إلى التعجيل بإنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة ومحكمة خاصة بسيراليون^(١١١). ومع

(١١٠) S/PV.4340، الصفحات ٢ إلى ٧.

(١١١) المرجع نفسه، الصفحتان ١٣ و ١٤ (الصين)؛ والصفحات ١٦ إلى ١٨ (أيرلندا)؛ والصفحات ١٨ إلى ٢٠ (الولايات المتحدة)؛ والصفحتان ٢٢ و ٢٣ (كولومبيا)؛ والصفحتان ٢٣ و ٢٤ (مالي)؛ والصفحة ٢٥ (فرنسا)؛ والصفحتان ٢٥ و ٢٦

معززة في جميع المناطق، بما فيها المناطق الحدودية مع غينيا وليبيريا. كما أشار الأمين العام إلى أنه في الشهور القادمة، بعد انتشار البعثة في مناطق أخرى، سيشكل ترسيخ سلطة الدولة والقانون والنظام في المناطق المنتجة للماس تحديا كبيرا. ومع ملاحظة أنه يمكن للبعثة، وبخاصة الشرطة المدنية التابعة لها، أن تقوم بدور أكبر في توفير التدريب وإسداء المشورة إلى المسؤولين عن إنفاذ القانون في سيراليون، أفاد الأمين العام أنه يعتزم تغيير قوام الشرطة المدنية التابعة للبعثة إلى العدد المأذون به، وهو ٦٠ مستشارا في الشرطة المدنية، في أقرب وقت ممكن، ودراسة ما إذا كان من الضروري تعزيز دور الأمم المتحدة في هذا الصدد. وبعد أن ذكّر الأمين العام بأن الحكومة قد طلبت، من خلال لجنة الانتخابات الوطنية، الحصول على دعم من الأمم المتحدة في عملية الانتخابات، قال إنه يجري الإعداد، وفقا لولاية البعثة، لتقديم ذلك الدعم. وأخيرا، أفاد الأمين العام أنه في ضوء التقدم المحرز في الميدان، فإنه يقوم في ذلك الوقت بتقييم النمط الذي ينبغي للبعثة أن تتبعه في عملية النشر ومجمل القوام العسكري الذي قد يلزم في المراحل القادمة، التي ستشمل النشر في جميع أرجاء البلد وتقديم الدعم فيما بعد في مجال إجراء الانتخابات الحرة والتزيهة.

وفي الجلسة، وعقب الاستماع إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، أدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس، ومثلو نيجيريا وباكستان وسيراليون والسويد (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)^(١١٢).

وعرض الممثل الخاص للأمين العام تقرير الأمين العام^(١١٣)، وأشار إلى أنه رغم أن بعضا من أحكام اتفاق أبوجا لم تُنفذ بعد، فإنه لا يبدو أن أيًا من حكومة سيراليون أو الجبهة المتحدة الثورية حريصة على استئناف الصراع

(١٠٩) كانت السويد ممثلة بوزير خارجيتها. ودُعي ممثل كندا إلى المشاركة، ولكنه لم يدل ببيان.

يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، لمدة ستة أشهر اعتباراً من ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١؛
يطلب إلى الأمين العام أن يبلغ المجلس، على فترات منتظمة، بما تحرزه البعثة من تقدم في تنفيذ الجوانب الرئيسية لمفهوم عملياتها، ويطلب إليه كذلك أن يقدم في تقريره المقبل تقييماً للخطوات المتخذة لتحسين فعالية البعثة؛

يعرب عن قلقه العميق المستمر إزاء الأنباء التي تفيد بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان واعتداءات ارتكبتها الجبهة المتحدة الثورية وغير ذلك من الجماعات المسلحة ضد السكان المدنيين، ويطلب بوقف هذه الأعمال على الفور؛

يحث الجبهة المتحدة الثورية على زيادة جهودها من أجل الوفاء بما التزمت به بموجب اتفاق أبوجا لوقف إطلاق النار بأن تكفل الحرية الكاملة للأمم المتحدة في نشر قواتها في أرجاء البلد؛

يطلب إلى الأمين العام أن يزود المجلس بوجهات نظره بشأن كيفية السير قدماً بمسألة اللاجئين والمشردين داخلياً، بما في ذلك، مسألة عودتهم؛

يشجع الجهود الجارية التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الرامية إلى التوصل إلى تسوية دائمة ونهائية للأزمة القائمة في منطقة اتحاد نهر مانو؛ ويحث المنظمات الدولية والبلدان المانحة على أن تدعم بسخاء أنشطة ما بعد الصراع؛ ويقرر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

**المقرر المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١
(الجلسة ٤٤٤٢): القرار ١٣٨٥ (٢٠٠١)**

في الجلسة ٤٤٤٢ المعقودة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وجه رئيس مجلس الأمن (مالي) انتباه المجلس إلى مشروع قرار^(١١٤)؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع دون مناقشة، بوصفه القرار ١٣٨٥ (٢٠٠١)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يقرر الإبقاء على التدابير المفروضة بموجب الفقرة ١ من القرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠) لفترة جديدة مدتها ١١ شهراً تبدأ في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، إلا أنه، عملاً بالفقرة ٥ من القرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠)، سيظل الماس الحام الخاضع لمراقبة حكومة سيراليون بموجب شهادات المنشأ معفياً من هذه التدابير؛

يؤكد أنه، بالإضافة إلى الاستعراض الذي يجري كل ستة أشهر وفقاً للفقرة ١٥ من القرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠)، سيقوم في نهاية هذه الفترة باستعراض الحالة في سيراليون، بما في ذلك مدى ما تمارسه

التشديد على ضرورة معالجة التصدي للاضطرابات في أنحاء المنطقة دون الإقليمية، وبخاصة أعمال العنف المستمرة في ليبيريا المجاورة، من أجل إيجاد حل شامل ودائم للمشكلات في سيراليون، أعرب أيضاً عدة متكلمين عن قلق شديد إزاء الحالة الإنسانية في منطقة نهر مانو، مشيرين إلى الأعداد الهائلة من اللاجئين والمشردين داخلياً، واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان، والاضطرابات الحالية على طول الحدود بين غينيا وليبيريا؛ وكرروا التأكيد على النداء الذي وجهه الأمين العام إلى زعماء بلدان اتحاد نهر مانو للدخول في حوار سياسي بغرض استعادة الأمن والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية.

المقرر المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (الجلسة ٤٣٧٤): القرار ١٣٧٠ (٢٠٠١)

في الجلسة ٤٣٧٤ المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون^(١١٢). وأوصى الأمين العام في تقريره، ضمن جملة أمور، بتمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر أخرى لإكمال برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ومواصلة المساعدة في تنفيذ اتفاق أبوجا لوقف إطلاق النار، ودعم التحضير للانتخابات الوطنية المقبلة.

وفي الجلسة، التي دُعي ممثل سيراليون إلى المشاركة فيها، وجه الرئيس (فرنسا) انتباه المجلس إلى مشروع قرار، وإلى تنقيح أدخل على نص المشروع^(١١٣)؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع دون مناقشة، بوصفه القرار ١٣٧٠ (٢٠٠١)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

(جامايكا)؛ والصفحات ٣٢ إلى ٣٤ (نيجيريا)؛ والصفحات ٣٤ إلى ٣٦ (بنغلاديش).

(١١٢) S/2001/857 و Add.1، المقدم عملاً بالقرار ١٣٤٦ (٢٠٠١).

(١١٣) S/2001/874.

(١١٤) S/2001/1216.

(ب) مساعدة شرطة سيراليون في إعداد وتنفيذ برنامج للتدريب الانتخابي موجه لأفرادها، يركز أساساً على توفير الأمن للمناسبات العامة، وعلى حقوق الإنسان وسلوك الشرطة.

المقرر المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٥٠٠): القرار ١٤٠٠ (٢٠٠٢)

في الجلسة ٤٥٠٠ المعقودة في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٢ عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون^(١١٧). وأشار الأمين العام، في تقريره، إلى أن استكمال عملية نزع السلاح ونشر البعثة بشتى أنحاء البلد أتاح بيئة تتسم بقدر أكبر نسبياً من الأمن، وتتيح الفرصة لسيراليون كيما تعقد انتخابات حرة ونزيهة، أعرب عن أمله في عقدها بطريقة تتسم بالمصداقية وفي بيئة آمنة وسلمية بصورة معقولة. وبعد أن أشار إلى أن استمرار مشاركة البعثة في تسيير الأمور بعد عقد الانتخابات يظل أمراً لا غنى عنه حتى تتوفر لقوات الأمن في سيراليون القدرة على النهوض بالمسؤولية الكاملة عن أمن البلد، أوصى بتمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر أخرى. وأضاف الأمين العام أنه إذا ما استمرت الحالة الأمنية في التحسن في سيراليون بعد إجراء الانتخابات، سيلزم إجراء تعديلات للقوام الحالي لقوات البعثة وتكوينها ونشرها، على أساس التي تتطور بها الحالة بعد الانتخابات.

وفي الجلسة، التي دُعي ممثل سيراليون إلى المشاركة فيها، وجه الرئيس (النرويج) انتباه المجلس إلى مشروع قرار، وإلى تنقيح شفوي لنص المشروع^(١١٨)؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع دون مناقشة، بوصفه القرار ١٤٠٠ (٢٠٠٢)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

(١١٧) S/2002/267، المقدم عملاً بالقرار ١٣٧٠ (٢٠٠٠).

(١١٨) S/2002/321.

الحكومة من سلطات على مناطق إنتاج الماس، كيما يقرر ما إذا كان سيمد العمل بهذه التدابير لفترة أخرى أو يقوم، عند الاقتضاء، بتعديلها أو باعتماد تدابير إضافية.

المقرر المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٤٥١): القرار ١٣٨٩ (٢٠٠١)

في الجلسة ٤٤٥١ المعقودة في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون^(١١٩). وأوضح الأمين العام في تقريره، ضمن جملة أمور، الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في دعم الانتخابات؛ وأوصى في هذا الصدد بزيادة عنصر الشرطة المدنية في البعثة لتقديم المشورة والدعم إلى قوة شرطة سيراليون التي يصل قوامها إلى قرابة ٦ ٥٠٠ فرد في الاضطلاع بالمسؤوليات المتصلة بالانتخابات المسندة إليها. وفي الجلسة، التي دُعي ممثل سيراليون إلى المشاركة فيها، وجه رئيس مجلس الأمن (موريشيوس) انتباه المجلس إلى مشروع قرار^(١٢٠)؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع دون مناقشة، بوصفه القرار ١٣٨٩ (٢٠٠٢)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يقدر، إضافة إلى ما ورد في الفقرة ٨ '١' من القرار ١٢٧٠ (١٩٩٩)، تيسيراً لإجراء الانتخابات على نحو سلس، أن تضطلع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بالمهام المتصلة بالانتخابات وفق المبادئ المنصوص عليها في الفقرات ٤٨ إلى ٦٢ من تقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، في حدود ولايتها الحالية وقدراتها ومناطق انتشارها وعلى ضوء الأوضاع القائمة على أرض الواقع؛
يأذن بزيادة عدد أفراد الشرطة المدنية للأمم المتحدة على نحو ما اقترحه الأمين العام في تقريره المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، ويشجع الأمين العام على أن يطلب المزيد من المساعدة إذا اقتضى الأمر، ويؤيد توصية الأمين العام بأن تؤدي الشرطة المدنية للأمم المتحدة المهام التالية: (أ) تقديم المشورة والدعم لشرطة سيراليون في الاضطلاع بالمسؤوليات المتصلة بالانتخابات المسندة إليها؛

(١١٩) S/2001/1195 و Add.1، المقدم عملاً بالقرار ١٣٧٠ (٢٠٠١).

(١٢٠) S/2002/68.

المقرر المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (الجلسة
٤٦١٥): القرار ١٤٣٦ (٢٠٠٢)

في الجلسة ٤٦١٥ المعقودة في ٢٤ أيلول/سبتمبر
٢٠٠٢^(١٢٠)، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين
العام المؤرخ ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ عن بعثة الأمم المتحدة
في سيراليون^(١٢١). وقدم الأمين العام، في تقريره، تقييمًا
جديدًا للحالة الأمنية في سيراليون ووصفًا للمفهوم المتعلق
بتعديل البعثة. وفي ضوء التطورات المشجعة، بالإضافة إلى
التحسن التدريجي في حالة الأمن في البلد، أوصى الأمين العام
بأن ينظر المجلس في البدء في الإنهاء التدريجي للبعثة. وأشار
إلى أن الهدف النهائي للعملية يتمثل في الانتقال التدريجي
وعلى مراحل والنقل المتروكي للمسؤولية عن الأمن في
سيراليون من البعثة إلى حكومة سيراليون. ومع تشديده على
أن الإنهاء التدريجي للبعثة سينتقل بالبعثة إلى المرحلة النهائية
لعملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في سيراليون، فقد أوصى
المجلس باعتماد اقتراحه بتعديل عملية الإنهاء التدريجي لمهام
البعثة وتمديد ولايتها لفترة أخرى مدتها ستة أشهر، بغية
تيسير بدء هذه العملية.

وفي الجلسة، التي دُعي ممثل سيراليون إلى المشاركة
فيها، وجه الرئيس (بلغاريا) انتباه المجلس إلى مشروع
قرار^(١٢٢)؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد
بالإجماع دون مناقشة، بوصفه القرار ١٤٣٦ (٢٠٠٢)،
الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

(١٢٠) في الجلسة ٤٥٧٠ المعقودة كجلسة خاصة في ١١ تموز/يوليه
٢٠٠٢، استمع المجلس إلى إحاطتين من وكيل الأمين العام
لعمليات حفظ السلام، ومن ممثل المكسيك، بصفته رئيس
اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧) فيما يتعلق
بسيراليون؛ وأعقب ذلك مناقشة بناءة.

(١٢١) S/2002/987.

(١٢٢) S/2002/1062.

يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لفترة ستة
أشهر اعتبارًا من ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٢؛

يوجب بالمفهوم العسكري لعمليات البعثة لعام ٢٠٠٢
الوارد في الفقرة ١٠ من تقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ آذار/مارس
٢٠٠٢، ويطلب إلى الأمين العام إبلاغ المجلس على فترات منتظمة
بالتقدم الذي تحرزه البعثة في تنفيذ جوانبها الرئيسية وفي التخطيط
لمراحلها المقبلة.

المقرر المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٢ (الجلسة
٤٥٣٩): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٥٣٩ المعقودة في ٢٢ أيار/مايو
٢٠٠٢، أدلى رئيس مجلس الأمن (سنغافورة) ببيان بالنيابة
عن المجلس^(١١٩)، جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:
يوجب بالانتخابات التي جرت في سيراليون في ١٤ أيار/مايو
٢٠٠٢

يشيد باللجنة الوطنية للانتخابات وبجميع الذين كانوا
مسؤولين عن الإدارة الناجحة للانتخابات، ويثني على بعثة الأمم
المتحدة في سيراليون لما قامت به من دور ثمين في الدعم؛

يلاحظ أن مختلف الهيئات التي قامت بمراقبة الانتخابات قد
أعجبت التزام أبناء شعب سيراليون بالديمقراطية وتصميمهم على
الإدلاء بأصواتهم؛

يهدب بجميع الأحزاب السياسية ومؤيديها العمل معا لتعزيز
الديمقراطية ومن ثم ضمان استمرار السلام؛

يرى أن الانتخابات تشكل معلما تاريخيا هاما في سبيل
إحلال السلام والأمن في سيراليون ومنطقة نهر مانو؛

يرى أن التحدي المقبل أمام سيراليون والمجتمع الدولي هو
مواصلة ترسيخ دعائم السلام، وتوسيع نطاق تغطية الخدمات العامة
لكي تتحول إعادة بسط الحكومة سلطتها في جميع أنحاء البلد إلى
حقيقة ملموسة، ومواصلة تعزيز الفعالية التشغيلية لقطاع الأمن،
وإعادة إدماج جميع المقاتلين السابقين بصورة فعالة؛

يحث جميع الجهات المانحة على أن تسهم بسخاء في توفير
الأموال اللازمة على سبيل الاستعجال للمحكمة الخاصة ولجنة تقصي
الحقائق والمصالحة.

(١١٩) S/PRST/2002/14.

المقرر المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٧٢٩): القرار ١٤٧٠ (٢٠٠١)

في الجلسة ٤٧٢٩ المعقودة في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٣، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٣ عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون^(١٢٤). وقدم الأمين العام، في تقريره، مقترحات تفصيلية بشأن الإنهاء التدريجي للبعثة، مسترشدا بالتقدم المحرز في تنفيذ المعايير المرجعية الرئيسية المتعلقة بالأمن، وأوصى بتمديد ولاية البعثة لفترة جديدة مدتها ستة أشهر.

وفي الجلسة، التي دُعي ممثل سيراليون إلى المشاركة فيها، وجه الرئيس (غينيا) انتباه المجلس إلى مشروع قرار^(١٢٥)؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع دون مناقشة، بوصفه القرار ١٤٧٠ (٢٠٠٣)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس: **يقرر** تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لفترة ستة أشهر اعتباراً من ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٣؛

يحث البعثة، على إتمام المرحلة ٢ من خطة الأمين العام على نحو ما كان مقرراً وأن تبدأ المرحلة ٣ في أقرب وقت ممكن بعد ذلك، مسترشدة في ذلك بتقييم للحالة الأمنية وإمكانات وقدرات القطاع الأمني لسيراليون على تحمّل مسؤولية الأمن الداخلي والخارجي؛ **يطلب** إلى الأمين العام أن يزود المجلس بمخطط تفصيلية عن الفترة المتبقية من خطة الإنهاء التدريجي حالما تبدأ المرحلة ٣، وأن يشمل ذلك خيارات القيام بانسحاب أسرع أو أبطأ رهنا بالحالة الأمنية وإمكانات وقدرات القطاع الأمني لسيراليون على تحمّل مسؤولية الأمن الداخلي والخارجي؛

يدعو الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى مواصلة تقديم الدعم لإستراتيجية الإنعاش الوطني لحكومة سيراليون؛

يحث رؤساء الدول الأعضاء في اتحاد نهر مانو على استئناف الحوار فيما بينهم وعلى تنفيذ التزامهم ببناء السلام والأمن الإقليميين، ويشجع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمغرب على مواصلة جهودهما من أجل تسوية الأزمة في منطقة اتحاد نهر مانو، ويعرب عن

يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لفترة ستة أشهر اعتباراً من ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢؛

يحث البعثة على تحمّل مسؤولية الأمن الداخلي والخارجي، بإكمال المرحلتين ١ و ٢ من خطة الأمين العام، بما في ذلك تخفيض ٥٠٠ فرد من القوات خلال ثمانية أشهر، ويطلب إلى الأمين العام إبلاغ المجلس على فترات منتظمة، بالتقدم الذي تحززه البعثة في تنفيذ التعديلات وفي التخطيط للمراحل اللاحقة؛

يكرر الإعراب عن دعمه القوي للمحكمة الخاصة لسيراليون ويرحب ببدء عمليات المحكمة.

المقرر المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٦٥٤): القرار ١٤٤٦ (٢٠٠١)

في الجلسة ٤٦٥٤ المعقودة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وجه رئيس مجلس الأمن (كولومبيا) انتباه المجلس إلى مشروع قرار^(١٢٦)؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع دون مناقشة، بوصفه القرار ١٤٤٦ (٢٠٠٢)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يقرر الإبقاء على التدابير المفروضة بموجب الفقرة ١ من القرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠) لفترة جديدة مدتها ستة أشهر تبدأ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، إلا أنه، عملاً بالفقرة ٥ من القرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠) سيظل الماس الخام الخاضع لمراقبة حكومة سيراليون بموجب شهادات المنشأ معفياً من هذه التدابير، ويؤكد أنه سيقوم في نهاية هذه الفترة باستعراض الحالة في سيراليون، بما في ذلك مدى ما تمارسه الحكومة من سلطات على مناطق إنتاج الماس، لكي يقرر ما إذا كان سيمدد العمل بهذه التدابير لفترة أخرى أو يقوم، عند الاقتضاء، بتعديلها أو باعتماد تدابير إضافية؛

يقرر أيضاً أن التدابير المفروضة بموجب الفقرة ١ من القرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠)، بصيغتها الممددة بموجب الفقرة ٢، سيتم إلغاؤها على الفور إذا رأى المجلس أنه من المناسب أن يفعل ذلك؛ **ويقرر** أن تواصل اللجنة المنشأة بموجب القرار ١١٣٢ (١٩٩٧) نظرها في التدابير المشار إليها في الفقرات ٢ و ٤ و ٥ من القرار ١١٧١ (١٩٩٨)، وأن تقدم آراءها إلى المجلس.

(١٢٤) S/2003/321 و Corr.1، المقدم عملاً بالقرار ١٤٣٦ (٢٠٠٠).

(١٢٥) S/2003/375.

(١٢٦) S/2002/1318.

الأمين العام من تقدمت توصيات إضافية إلى المجلس في مطلع عام ٢٠٠٤ بشأن إبقاء وجود للأمم المتحدة في البلد؛

يقرّر أن يرصد عن كتب المعايير المرجعية الأساسية للإهاء التدريجي، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم للمجلس تقريراً في نهاية كل مرحلة، وأن يوفيه بانتظام بتقارير عن التقدم المحرز في مجال المعايير المرجعية، وأن يقدم ما يلزم من التوصيات بشأن تخطيط المراحل التالية من الانسحاب.

المقرر المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٨٢٩): القرار ١٥٠٨ (٢٠٠٣)

في الجلسة ٤٨٢٩ المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون^(١٢٨). وبالإضافة إلى تقديم تقييم للحالة الأمنية وللجهود الشاملة المبذولة من أجل توطيد السلام في سيراليون، عرض الأمين العام التقدم المحرز في تنفيذ المعايير المرجعية التي يسترشد بها الإهاء التدريجي للبعثة وفي التخطيط للمراحل اللاحقة للانسحاب. وأشار الأمين العام إلى أنه بفضل المزيد من التقدم المحرز صوب توطيد السلام في سيراليون، والبيئة الأمنية العامة في البلد، تمكنت البعثة من مواصلة الإهاء التدريجي لعنصرها العسكري، على نحو ما وافق عليه مجلس الأمن؛ ولذلك فقد أوصى بتمديد ولاية البعثة لفترة ستة أشهر أخرى. وأشار إلى أنه رغم استمرار بعض التحديات، فإنه يجري في بعض أنحاء البلد نقل المسؤولية عن الأمن الوطني إلى حكومة سيراليون التي تبذل جهوداً مشجعة من أجل تحسين القدرة العامة لشروطها الوطنية وقواتها المسلحة.

وفي الجلسة، التي دُعي ممثل سيراليون إلى المشاركة فيها، وجه رئيس مجلس الأمن (المملكة المتحدة) انتباه المجلس إلى مشروع قرار^(١٢٩)؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت،

(١٢٨) S/2003/863، المقدم عملاً بالقرار ١٤٩٢ (٢٠٠٣).

(١٢٩) S/2003/895.

دعمه لما يبذله فريق الاتصال الدولي الخاص بليبيا من جهود من أجل تسوية النزاع في ذلك البلد؛

يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

المقرر المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٧٨٩): القرار ١٤٩٢ (٢٠٠١)

في الجلسة ٤٧٨٩ المعقودة في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون^(١٢٦). وبالإضافة إلى تقديم تقييم للحالة الأمنية السائدة في سيراليون وللتقدم المحرز فيما يتعلق بالمعايير المرجعية التي يسترشد بها الإهاء التدريجي للبعثة، عرض الأمين العام أيضاً في تقريره الجهود الجارية لتوطيد السلام في سيراليون، بما في ذلك أنشطة لجنة الحقيقة والمصالحة والمحكمة الخاصة لسيراليون، والجهود المبذولة لتيسير الإنعاش الوطني. واستناداً إلى ذلك التحليل، طرح الأمين العام ثلاثة خيارات للمراحل المتبقية من عملية الإهاء التدريجي للبعثة، وأوصى بأن يوافق المجلس على خيار "تعديل الحالة الراهنة"، الذي يتمثل في تعديل السرعة الحالية لعملية الإهاء التدريجي، بغية تكملة انسحاب البعثة من سيراليون بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

وفي الجلسة، وجه الرئيس (أسبانيا) انتباه المجلس إلى مشروع قرار^(١٢٧)؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع دون مناقشة، بوصفه القرار ١٤٩٢ (٢٠٠٣)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يوافق على توصية الأمين العام، الواردة في الفقرة ٦٨ من تقريره، بشأن ضرورة أن يجري الإهاء التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون وفقاً لخيار "تعديل الحالة الراهنة" وصولاً إلى الانسحاب بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ويوحّب بما يعتزمه

(١٢٦) S/2003/663، المقدم عملاً بالقرار ٤٧٠٣١٣ (٢٠٠٣).

(١٢٧) S/2003/713.

يرحب بنشر قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبيريا، الذي تدعمه البعثة؛

يكرر مطالبته بامتناع الجماعات المسلحة في ليبيريا عن الإغارة على سيراليون بصورة غير مشروعة؛

يرحب باعترام الأمين العام إخضاع الحالة الأمنية والسياسية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان في سيراليون لاستعراض دقيق وتقديم تقرير إلى المجلس؛

يقرّ إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

واعتمد بالإجماع دون مناقشة، بوصفه القرار ١٥٠٨ (٢٠٠٣)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لفترة ستة أشهر اعتباراً من ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣؛ ويحث حكومة سيراليون على مواصلة إحكام سيطرتها على تعدين الماس وتعزيز تنظيمه، عن طريق جهات منها اللجنة التوجيهية الرفيعة المستوى؛

يلاحظ بقلق بالغ الحالة المالية المشقة للمحكمة الخاصة لسيراليون؛

يعرب عن دعمه القوي لجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الرامية إلى إرساء أسس السلام في المنطقة دون الإقليمية؛